الأمم المتحدة

A/78/PV.100

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **100**

الثلاثاء، 16 تموز/يوليه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/10.

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مشروع القرار (A/78/L.80)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال للبت في مشروع القرار الصادر بوصفه الوثيقة A/78/L.80. نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.80.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أُدلي بهذا البيان الشفوي في إطار المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد وزع البيان أيضا على الدول الأعضاء.

إن الطلبات المشار إليها في الفقرات 36 و 37 و 38 و 40 من منطوق مشروع القرار A/78/L.80 ستترتب عليها أنشطة جديدة في عام 2025 وسنوياً بعد ذلك، مثل إعداد المقترحات المتعلقة بتنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن المتطلبات المستمرة للرصد والتقييم والإبلاغ. ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن تترتب عليه آثار في الميزانية بالنسبة للموارد الإضافية المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف في حدود ما يتراوح بين 600 000 دولار ومليون دولار في عام 2025 وفي حدود ما يتراوح بين 200 000 و 500 000 دولار لعام 2026 وما بعده. وستوضع تقديرات تفصيلية للتكاليف بعد إجراء مزيد من المشاورات الداخلية في الأمانة العامة.

وفيما يتعلق بالفقرة 41 من منطوق مشروع القرار، فإن الطلب الموجه إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء شُعب للدول الجزرية الصغيرة النامية، في حدود الموارد المتاحة، سيستلزم تحويل اللجنتين الإقليميتين لموارد من وحدات تنظيمية قائمة إلى الشعب الجديدة التي ستنشأ داخل كل لجنة، وفي هذا الصدد، فإن الطلب، حتى لو تم تنفيذه في حدود

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الموارد المتاحة، ستترتب عليه آثار في الموارد، حيث أن اللجنتين الإقليميتين ستعيدان تحديد أولويات استخدام مواردهما وإعادة تنظيمها في عام 2026 وما بعده.

ويوجّه انتباه الجمعية العامة إلى الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، على النحو الوارد في تقريرها A/54/7 وأيدتها الجمعية في قرارها 249/54، بشأن استخدام عبارة "في حدود الموارد المتاحة" في عدد من قرارات ومقررات الجمعية العامة، والتي أكدت فيها اللجنة الاستشارية مسؤولية الأمانة العامة عن إبلاغ الجمعية العامة بشكل كامل ودقيق عما إذا كانت هناك موارد كافية لتنفيذ نشاط جديد. وفي هذه الحالة، ستسعى اللجنتان الإقليميتان جاهدتين لتلبية الطلب في حدود المستوى الحالي للموارد، ولكنهما غير قادرتين في الوقت الحاضر على تحديد الأنشطة التي يمكن تقليصها لتنفيذ ذلك الطلب. وسيتم إجراء المزيد من التقييم وتقديمه في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 لتنظر فيه الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالفقرة 42 من منطوق مشروع القرار، فإنه في غياب طرائق استعراض منتصف المدة الشامل والاجتماعات التحضيرية الإقليمية، لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير الآثار المحتملة المتعلقة بالتكاليف المترتبة على الاحتياجات ذات الصلة. وحالما يتقرر شكل ونطاق وطرائق استعراض منتصف المدة الشامل والاجتماعات التحضيرية الإقليمية ا، سيقوم الأمين العام بتقييم الآثار المترتبة في الميزانية وإسداء المشورة إلى الجمعية العامة وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وبمجرد أن تصبح الطرائق معروفة، ووفقاً للممارسة المتبعة، سيتم تحديد موعد استعراض منتصف المدة الشامل بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/78/L.80، المعنون "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية – إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود"، سيقدم تقرير عن التقديرات المنقحة لتنظر فيه الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الخامسة، خلال الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والسبعين، يتضمن تفاصيل الاحتياجات التي سيطلب اعتماد إضافي لها لعام 2025. وستعرض الاحتياجات لعام 2026 وما بعده في الميزانيات البرنامجية المقترحة لكي تنظر فيها الجمعية العامة في السنوات المعنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.80، المعنون "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية – إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.80؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.80 (القرار 317/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هابت (بليز) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

في البداية، تؤيد الجماعة الكاريبية البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا ساموا وأوغندا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعة الـ 77 والصين، على التوالي.

تتقدم الجماعة الكاريبية بأحر التهاني إلى حكومة أنتيغوا وبربودا على استضافتها وقيادتها الحازمة والناجحة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، مما أسفر عن وثيقة ختامية قوية (القرار 317/78، المرفق). لقد أتاح المؤتمر فرصة للمجتمع الدولي لتحويل التركيز من المناقشات إلى العمل. وإزاء تلك الخلفية، ترحب الجماعة الكاريبية بخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تحدد رؤية واضحة لتوجيه تعاون المجتمع الدولي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للسنوات العشر الحاسمة الأهمية القادمة.

إن الضعف الشديد في منطقة البحر الكاريبي أمام مجموعة متنوعة من التحديات موثقة بشكل جيد. بدأ موسم الأعاصير لعام 2024 في منطقة البحر الكاريبي بداية نشطة على غير المعتاد. وبالنسبة لنا، تغير المناخ هو واقع نعيشه. وهذا الواقع بمثابة شهادة على تأثير الإعصار بيريل الذي تسبب في دمار واسع النطاق في بربادوس وغرينادا وجامايكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والبلدان المجاورة على طول مساره. ومع أخذ ذلك الواقع في الاعتبار، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الاستجابة السريعة لتعزيز القدرة على الصمود. وتؤثر تداعيات الكوارث المرتبطة بالمناخ بشدة على آفاق التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونظراً لأن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية مترابطة إلى حد كبير، فإن هناك حاجة إلى نهج جديد أكثر شمولا للتصدي لها.

ولذلك، تعرب الجماعة الكاريبية عن سرورها بالتقدم الكبير المحرز بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، الذي يعطي قدرا من التفاؤل ويضخ قوة دفع جديدة نحو التحول الذي تمس الحاجة إليه في الهيكل المالي الدولي، حيث سيتيح إعادة تقييم إمكانية الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل الميسر، من منظور أوجه الضعف لدى أعضائه. ويسر الجماعة الكاريبية كذلك أن أعضاءها تمكنوا من مواجهة التحدي المتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوط العريضة لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية لاعتمادها. وتحدد الخطة على نحو ملائم احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع بلورة الأولويات في إطار واضح يساعد على توجيه الإجراءات المتسقة في مجال السياسات على المستوى العالمي بشأن كيفية تلبية تلك الاحتياجات. ولا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة بالعمل مع شركائنا لتنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن إقرار خطة العمل يعني تجديد التزام الدول الأعضاء بالعمل معًا من أجل مستقبل أقدر على الصمود وأكثر ازدهاراً. ويمكن أن يؤدي تنفيذ الاستراتيجيات الواردة في الخطة إلى بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولاً للأجيال القادمة، مع المساهمة في الوقت نفسه، بطريقة شاملة ومتكاملة، في الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

السيد لوتيرو (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ونؤيد البيان الذي سيُدلي به ممثل أوغندا باسم مجموعة الـ 77 والصين.

أود أن أهنئ مرة أخرى حكومة وشعب أنتيغوا وبربودا على استضافة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية بنجاح. كما نعرب عن تقديرنا لقيادة وجهود جميع الذين أسهموا وأدوا دورا أساسيا في عقد المؤتمر الدولي الرابع وفي التوصل إلى وثيقته الختامية القوية المعنونة "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود".

وإذ اتخذت الجمعية العامة للتو القرار الذي يؤيد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية (القرار 317/78)، فإن الخراب الذي سببه الإعصار بيريل في منطقة البحر الكاريبي قبل أسبوعين بمثابة تذكير صارخ بالعواقب الوخيمة لعدم التخفيف من آثار تغير المناخ، وبالخسائر المؤلمة التي لا يمكن تعويضها والنكسات الإنمائية التي لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجهها في أعقاب هذه الكوارث. هذه حالة يجب أن تنتهي. إن خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية هي خطة موجزة ومركزة وعملية المنحى تتطلب منا الابتعاد عن نهج العمل كالمعتاد واعتماد إجراءات مدروسة بشكل أكبر لتلبية احتياجات وأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، فإن الموافقة على برنامج للعمل ليست سوى خطوة أولى. والسؤال المطروح الآن هو: كيف يمكننا تنفيذ خطة عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية بفعالية والوفاء بالتزاماتها؟

أولا، إن الوفاء بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب جهودنا الجماعية. وباعتبارها حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، فقد أكدنا من جديد التزامنا بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة والازدهار القادر على الصمود. ويجب أن تدعم الشراكات المستدامة تعاوننا الدولي، ويجب أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية شركاء فيها

على قدم المساواة. ويجب أن تشمل هذه الشراكات شركاءنا في التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. إن بناء القدرات الفعالة والطويلة الأمد، والتنمية الاقتصادية، وتعزيز المؤسسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية بدلاً من الاستجابات المخصصة، هي أمور بالغة الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتولي زمام تنميتها المستدامة وبناء قدرتها على الصمود. لقد تجاوزت دولنا مرحلة الرمزية. فالعمل الملموس والاستثمار الذي يحقق نتائج ملموسة أمران محوريان. وبالنسبة لشركائنا، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الانضباط للوفاء بالالتزامات الطويلة الأمد. وسيتطلب التنفيذ الفعال وسائل يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل، بما في ذلك التمويل، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وجمع البيانات وإدارتها، والتعاون التقني. ولا بد من تفعيل مركز الامتياز المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفه مؤسسة رئيسية للتنفيذ.

ثانيًا، نحتاج إلى تتبع التقدم المحرز في التنفيذ. إن العمل من أجل إعداد خطة عمل قوية مع إطار مصاحب للرصد والتقييم سيعزز المساءلة على جميع المستويات ويدعم التنفيذ بطريقة متسقة ومتجاوبة. لا يمكن لتحالف الدول الجزرية الصغيرة أن يشدد بما فيه الكفاية على أن تعميم مراعاة خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق الأمم المتحدة سيتيح للمنظمة أن تكون أكثر فعالية كشريك رئيسي في التنمية يقدم دعماً مصمما خصيصا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأخيراً، فإن خطة عمل أنتيغوا وبربودا هي خريطة طريقنا للسنوات العشر القادمة. ولكنها لن تحقق هدفها إذا لم تدمج على النحو المناسب في العمليات الجارية ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. ويظل دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في متابعة وتنفيذ خطة العمل ذا أهمية قصوى. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمناقشات التي جرت الأسبوع الماضي خلال الجزء المخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتطلع إلى استخدام ذلك المنتدى كمنبر للنهوض بالتنفيذ والتعاون الدولي.

وفي الختام، لقد خرجنا من المؤتمر الدولي الرابع بشعور من الأمل والتفاؤل، وإن كان تفاؤلاً حذراً. ففي نهاية الأمر، وجدت الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها في هذا المنعطف من قبل. وستتعامل الدول الجزرية الصغيرة النامية مع العقد القادم بمثابرة وأمل متجددين. ولدينا ثقة تامة بأن الأمم المتحدة وشركاءنا سيقدمون لنا دعماً مجدياً في رحلتنا نحو الازدهار القادر على الصمود. لقد حان الآن وقت العمل.

السيد كوبا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم تعليلا للموقف باسم مجموعة الـ 77 والصين.

أود أن أعرب عن تقدير مجموعة الـ 77 والصين العميق لحكومة أنتيغوا وبربودا لاستضافتها المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو. ونشيد أيضا بأعضاء مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر، بقيادة الرئيسين المشاركين، الممثلين الدائمين لملديف ونيوزيلندا، على مساهماتهما القيمة في التحضير للمؤتمر. وعلاوة على ذلك، نعرب عن امتناننا لوفد ساموا للتفاوض باسم مجموعة الـ 77 والصين ض بشأن خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية التي اعتمدتها الجمعية العامة للتو (القرار 317/78).

لقد اعتمدت الجمعية العامة القرار 317/78، المعنون "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود"، في وقت حرج، حيث ما زالت الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه آثارا مستحكمة ومضاعفة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والكوارث والأخطار الطبيعية، والتحديات الصحية والتحديات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة، وأوجه الضعف الاقتصادية، فضلا عن التدهور التدريجي في قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية وتعزيز قدرتها على الصمود. إن الطابع المُميز وأوجه الضعف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية يقوض جهودها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، مما يجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة تتطلب دعماً محدد الأهداف من

المجتمع الدولي لتمكينها من معالجة أوجه الضعف تلك وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولا يزال التنفيذ الكامل لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية أمراً بالغ الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الوطنية لتحقيق الازدهار القادر على الصمود. ويتزامن تنفيذها مع السنوات الست المتبقية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المدرجة فيها. ولذلك، فإن الحالة تتطلب إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية، وتوفير جميع وسائل التنفيذ وتعبئتها بالقدر الكافي، وتقديم دعم دولي متواصل للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا بشكل كامل. وبالتالي، نحث المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، على توفير وسائل التنفيذ المطلوبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ذلك الصدد.

ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل غيرها من الدول النامية، تواجه فجوة تمويلية متزايدة. يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الفجوة التمويلية وعبء الديون المتزايد إذا أريد للدول الجزرية الصغيرة النامية بناء القدرة على الصمود في المجال الاقتصادي. ولذلك، ندعو إلى إصلاح عاجل للهيكل المالي الدولي من أجل جعله أكثر ملاءمة للغرض المنشود والاستجابة لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تيسير الحصول على التمويل بتكلفة معقولة وشروط ميسرة. ومن المهم أن يتماشى كل الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية مع أولوياتها الوطنية والإقليمية.

وأخيرا، تكرر مجموعة الـ 77 والصين تضامنها الثابت مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وتظل ملتزمة بدعم التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونشدد على أن البلدان المتقدمة النمو لديها واجب والتزام بمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية، ونحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بجميع الالتزامات السابقة والجديدة.

السيد ويبسون (أنتيغوا وبربودا) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بتقديم الشكر، بالنيابة عن حكومة وشعب أنتيغوا وبربودا، على الدعم الثابت الذي تلقيناه في استضافة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. عندما قررت أنتيغوا وبربودا استضافة المؤتمر، فعلنا ذلك مع محور تركيز واحد في الاعتبار: كفالة أن يكون الإطار العشري المقبل للدول الجزرية الصغيرة النامية إطاراً من شأنه أن يحدث تحولاً في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

نحن نعتقد أن خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية ستحدث بلا شك تحولا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وتتيح لها تحقيق الازدهار القادر على الصمود. واليوم، في قاعة الجمعية العامة، نشرع في رحلة بالغة الأهمية، يجمعنا إدراكنا المشترك للتحديات الفريدة والإمكانات غير العادية التي تميزنا نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن اعتماد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية اليوم (القرار 317/78) يبدأ ذلك الطريق.

وفي صميم خطة عمل أنتيغوا وبربودا التزام ثابت بالقدرة على الصمود والاستدامة والتنمية التحويلية. وكما شهدنا خلال الإعصار بيريل، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تقف في الخط الأمامي لتغير المناخ. إن جزرنا هي أول من يشهد ارتفاع منسوب مياه البحر، وأنماط الطقس المتزايدة الشدة وما ينتج عنها من آثار اجتماعية واقتصادية. وبالتالي، فإن خطة عمل أنتيغوا وبربودا ليست مجرد خريطة طريق؛ إنها إطار للأمل، وإعلان للتضامن ودعوة للعمل.

وتقوم خطة عملنا على عدة ركائز أساسية:

أولاً، نحن بحاجة إلى العمل المناخي. ونسعى إلى تعاون عالمي عاجل لتحقيق أهداف اتفاق باريس وغيره من الإعلانات المناخية المتفق عليها. ويشمل ذلك تقديم دعم مالي كبير ونقل التكنولوجيا إذا أردنا تمكين بلداننا من التكيف والتخفيف من التأثيرات المناخية بفعالية والتحول نحو الطاقة المتجددة. لا يمكننا تحمل الانتظار – فقد حان وقت العمل الآن.

ثانياً، نحن بحاجة إلى نمو اقتصادي مستدام. ويجب أن تتنوع اقتصاداتنا من أجل بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

ومن المهم أن تساعدنا الشراكات الدولية في تسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق، وتعزيز السياحة المستدامة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. إن ريادة الأعمال والابتكار، المدعومين بالتكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية القوية، سيقودان نمونا. ونؤكد على أن حصول مواطنينا على التمويل والتجارة العادلة وفرص العمل أمر بالغ الأهمية لتنميتنا.

ثالثًا، نحن بحاجة إلى الإدماج والإنصاف الاجتماعيين. لقد أوضحنا أنه لا ينبغي ترك مواطن واحد خلف الركب. ونؤكد على أن التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين والإعاقة والتخفيف من حدة الفقر هي عناصر أساسية في استراتيجياتنا الإنمائية. إن تمكين شعبنا يكفل تنمية مجتمع عادل ومزدهر.

رابعًا، يجب أن نكفل صحة شعبنا. ونؤكد مجددًا أن التصدي للجوائح وكفالة أنماط حياة صحية ومعالجة الأمراض غير السارية ستسمح لمواطنينا بأن يكونوا على قدم المساواة في تنميتنا المستدامة.

خامساً، نحن بحاجة إلى حماية البيئة. فمواردنا الطبيعية ليست تراثنا فحسب، بل هي مستقبلنا أيضاً. ولا بد من الحفاظ على محيطاتنا وغاباتنا وتنوعنا البيولوجي وإدارتها على نحو مستدام. ونحن ندعو إلى تعاون دولي أقوى لمكافحة التلوث وممارسات الصيد على نحو غير مستدام والتدهور البيئي.

سادساً، يجب علينا تعزيز الحد من مخاطر الكوارث. ويجب علينا تعزيز قدرتنا على التأهب للكوارث الطبيعية والتصدي لها. إن بناء بنية تحتية قادرة على الصمود وتعزيز التأهب المجتمعي وتأمين المساعدات الدولية للتعافي بعد الكوارث هي خطوات حاسمة نحو حماية مستقبلنا.

إن مركز الامتياز المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ودائرة دعم القدرة على تحمل الدين للدول الجزرية الصغيرة النامية من السمات المميزة لخطة عمل أنتيغوا وبربودا، ويجب إضفاء الطابع المؤسسي على كليهما في إطار منظومة الأمم المتحدة ودعمهما بالكامل. إنهما يقدمان نهجا مختلفا للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ نهجا صُمم خصيصا للدول الجزرية الصغيرة النامية لتقوده وتمسك زمامه.

وبما أن خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية تدرج خططا ومبادرات إنمائية أخرى واسعة النطاق لهذه الدول فلا بد من التعامل معها وتنفيذها ككل. لقد كنا استراتيجيين في نهجنا لوضع خطة عمل أنتيغوا وبربودا ويجب أن نكون استراتيجيين في تنفيذها. وبما أننا اعتمدنا الخطة للتو دعونا نتذكر أن عملنا الجماعي اليوم سيشكّل عالمنا غدا.

وتشهد هذه الخطة على تصميمنا على الصعيد العالمي وإيماننا بتعددية الأطراف. وأدعو الجمعية إلى الوقوف معنا نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا بالأقوال فحسب بل وبالإجراءات الملموسة المحدثة للتحول. دعونا ننقل الخطة من النص إلى الناس. بمقدورنا معا أن نكفل أن تكون السنوات العشر القادمة للدول الجزرية الصغيرة النامية أفضل من السنوات العشر الماضية. وباستطاعتنا معا أن نبني مستقبلا قادرا على الصمود ومستداما وشاملا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف أنحاء العالم.

السيدة سيد (بالاو) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن نؤيد البيان الذي أدلى به للتو ممثل ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وأود بداية تهنئة شعب أنتيغوا وبربودا وحكومتها على الاستضافة الناجحة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أكدت تلك الفعالية المحورية وحدة دولنا الجزرية في الدعوة إلى مستقبل تتسم فيه التنمية بالقدرة على الصمود والاستدامة في مواجهة التحديات العالمية غير المسبوقة. والوثيقة الختامية لذلك المؤتمر، وهي خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، تشكل إنجازا مهما في جهودنا الجماعية لتأمين مستقبل مستدام ومزدهر. لدينا الآن منارة جديدة تهدينا لتنمية هذه الدول، وهي إطار عملنا للسنوات العشر القادمة. ونود أن نشكر نيوزيلندا وملديف على مشاركتهما في تيسير مفاوضات خطة أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية ونجاحهما في توجيه جهودنا الجماعية نحو صياغة وثيقة موجزة وقابلة للتنفيذ.

وكما تشير خطة العمل بوضوح، فإن تغير المناخ وتلوث البحار والتدهور البيئي تشكّل تهديدات كبيرة لدولنا، لكن جزرنا تمتلك

إمكانات هائلة لتحقيق الازدهار – ليس لدولنا فحسب بل وللمجتمع العالمي بأسره. وقد شهدنا حلولا مبتكرة ورائدة للحفاظ على المحيطات وللتنمية المستدامة تنبع من العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبينما نمضي قدما، من الضروري أن نعزز جهودنا لتسريع وتيرة العمل المناخي بما يتماشى مع التزامنا باتفاق باريس، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية، ومكافحة الصيد غير القانوني وتعزيز مصايد الأسماك المستدامة. وليس المقصد من قيامنا بذلك أن نحمي سبل عيشنا فحسب، بل وأن نسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي والتنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ من أجل صحة كوكبنا.

وبالإضافة إلى الاستدامة البيئية، تركز خطة العمل بقوة على القدرة على الصمود من الناحية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. وهي تبرز الحاجة إلى اقتصادات متنوعة وشاملة للجميع قادرة على تحمل الصدمات الخارجية وتوفير الفرص للجميع. ولا تشكّل الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة والسياحة البيئية والبنية التحتية الرقمية سوى غيض من فيض من السبل التي يمكننا من خلالها تحقيق تلك الأهداف. علاوة على ذلك، تقر خطة العمل بأهمية التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية في بناء مجتمعات قادرة على الصمود. وكفالة حصول شعوبنا على التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة تكتسي أهمية جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة. وكما تؤكد خطة، فإن الحصول على قدر جيد من التمويل الذي يمكن التنبؤ به أمر أساسي لتحقيق تلك الأهداف الجوهرية.

وتتشرف بالاو بأن تكون الرئيسة القادمة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة للفترة من 2025 إلى 2026، وبما أننا نتسلم الراية من ساموا الموقرة، الرئيسة السابقة، فسوف نحافظ على ما أظهروه من تفان وزخم نحو التنفيذ السريع لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويكتسي وجود إطار قوي للرصد والتقييم أهمية أساسية، كما يجب إعطاء الأولوية للمبادرات التي تقودها الدول الجزرية الصغيرة النامية من قبيل مركز التميز المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية حتى نتمكن من تشاطر التحديات التي نواجهها والنجاحات التي نحققها في التنفيذ.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا أن الشراكات تأتي في صميم خطة عمل أنتيغوا وبربودا. فلا يمكن لأحد منا أن يفعل ذلك بمفرده. فلنؤكد جميعا من جديد التزامنا بمبادئ الإنصاف والشمول والاستدامة ولنعمل معا لبناء عالم لا يتخلف فيه أحد عن الركب ويُعترف فيه بكافة التحديات والمساهمات الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتحظى فيه بكامل الدعم. وستمهد جهودنا الجماعية الطريق لمستقبل أكثر إشراقا وللقدرة على الصمود لصالح الجميع.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين، وممثل ساموا، بوصفها رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وبوصف ملديف أحد الرئيسين المشاركين للجنة التحضيرية التي يسرت التفاوض على خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية فإنها تهنئ حكومة أنتيغوا وبربودا وشعبها على استضافتهما الناجحة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وننوه بالدور القيادي الذي اضطلعت به ساموا، بوصفها رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، في صياغة وثيقة ختامية قوية.

وقد عقدنا العزم أنا والممثلة الدائمة لنيوزيلندا السفيرة شفالغر على ضمان بقاء تركيز الوثيقة منصبا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تكون عملية المنحى وتطلعية. وسعيا لتحقيق ذلك، أجرينا تغييرات تحريرية كبيرة وانخرطنا في أكثر من 100 ساعة من المفاوضات مع الدول الأعضاء. وأشيد هنا بما أظهرته السفيرة شفالغر من خبرات ومهارات في توجيه المفاوضات معي طوال العملية.

إن الآثار المدمرة التي خلفها إعصار بيريل في منطقة البحر الكاريبي قبل بضعة أسابيع تؤكد الأهمية الحاسمة للتنفيذ المبكر لخطة العمل. وسأضيف ثلاث نقاط تجسد وجهة نظر ملديف.

أولا، من الضروري أن ندمج خطة العمل هذه في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتطلب ملديف من وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدمج الخطة في أطرها وبرامجها.

ولذلك أود أن أطلب من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تُدخل على وجه السرعة التغييرات اللازمة على الإجراءات ذات الصلة من أجل كفالة بدء تنفيذ الخطة على المستوى القطري دون تأخير.

ثانيا، يجب أن ندمج خطة عمل أنتيغوا وبربودا في خطط العمل الوطنية. وفي هذا الصدد، تقع المسؤولية على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلينا أن نتخذ خطوات جريئة في برامج العمل التي وضعناها بأنفسنا ووافقنا عليها. ويجب على المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والممثلين المقيمين للصناديق والبرامج على المستوى القطري أن يبدأوا في العمل مع الحكومات لتقديم الدعم لها في تحديث وثائق التخطيط الوطنية.

ثالثا، تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى شراكات حقيقية ذات منفعة متبادلة لتتصدى للتحديات الفريدة التي تواجهها وتنوع اقتصاداتها. وتحدد خطة العمل إجراءات معينة لسد تلك الفجوات، وتشكّل فيها الشراكات عوامل محفزة بالغة الأهمية. وتعمل الشراكات بالفعل على تعزيز القدرات الوطنية والإنتاجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتوفر تلك الشراكات الخبرة والابتكار ورأس المال لدعم هذه الدول. وعلينا تكرار هذه الممارسات الفضلى على نطاق واسع.

السيد ميشانوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أهنئ جميع الحاضرين هنا على اعتماد الجمعية العامة الوثيقة الختامية المتمثلة في خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

أود في المستهل أن أشكر شعب أنتيغوا وبربودا وحكومتها على كرم الضيافة الذي حظي به وفد بلدنا. ويرى الاتحاد الروسي أن المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية قد كُلل بالنجاح. ونود أن نعرب هنا عن امتناننا وتهانينا للميسرين المشاركين للعملية التحضيرية على تنظيمهما للمفاوضات بشأن الوثيقة الختامية. ونعرب عن امتنانا لخبراء كافة الوفود الذين شاركوا في المشاورات لما أبدوه من روح مهنية واستعداد للسعي إلى التوصل إلى حل توفيقي.

وتمثلت إحدى أكثر المسائل تعقيدا في الأثر المحتمل لتغير المناخ على أمن بلدانهم. وقد أفضت المفاوضات المطولة إلى التوصل إلى الصيغة التالية:

”ونحيط علما بما أعربت عنه الدول الجزرية الصغيرة النامية من شواغل مؤداها أنه قد تترتب على آثار تغير المناخ تداعيات محتملة على تلك الدول، بما في ذلك [...]، وكذلك العواقب الأمنية التي تتفاقم بسبب عوامل أخرى“. (القرار 317/78، الفقرة 6).

ونشدد هنا على أن الاتحاد الروسي ينظر إلى هذه الفرضية على أنها رؤية للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بأمنها القومي فحسب، بحكم الخصائص الجغرافية لتلك البلدان. ولا نرى أنه من الممكن تفسير هذه الصيغة على نحو يجعلها تنطبق على دول أخرى أو تتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد أن موقفنا من مسألة وجود صلة بين المناخ والأمن لم يتغير. فالاتحاد الروسي لا يعترف بوجود هذه الصلة المباشرة. ونؤكد أنه إذا أثيرت هذه المسألة مرة أخرى في مجلس الأمن فسنواصل اعتبارها خارج نطاق ولاية المجلس.

وإذ ننتقل الآن إلى الفقرة 32 (زاي) (أ) ‘3’ من القرار 317/78 بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل المتصل بالبيانات الديمغرافية، نلاحظ أن الإشارة إلى القانون الدولي في هذا السياق تبدو في غير محلها. فالذكاء الاصطناعي شكل من أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولم تُحسم بعد مسألة إمكانية تطبيق قواعد القانون الدولي القائمة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال المفاوضات بشأن أمن المعلومات على الصعيد الدولي في الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، نؤكد مجددا موقفنا بأن هذه المسألة لم تُعالج أو تُحل في المحافل المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن الاتحاد الروسي يدعم تطلع الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار، وسيظل يدعمه. وسنساعد في دعم تنفيذ البرنامج المعتمد.

السيد توني (تونغا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدنا أن ندلي بهذا البيان باسم مملكة تونغا بصفتنا الوطنية وتمشيا مع البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا ساموا وأوغندا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعة الـ 77 والصين، على التوالي.

وأود بداية أن أتقدم بالتهنئة لحكومة أنتيغوا وبربودا على استضافتها الناجحة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. إننا ممتنون لحسن الضيافة التي حظي بها وفد بلدنا، كما نعرب عن امتنانا لأعضاء مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر والخبراء وفريق الأمانة العامة على تفانيهم وعملهم الدؤوب في التحضير للاجتماع.

لقد وصلنا إلى منعطف حاسم تكتسي فيه جهودنا الجماعية أهمية حيوية للتأكد من أن ما اعتمدناه بوصفه الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع – ”خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود“ – سيكون بمثابة مخططنا للتنمية العملية المنحى. وكما أكدنا مرارا وتكرارا في جلسات سابقة للجمعية العامة وغيرها من المحافل، فإننا ندعو إلى ضرورة تسريع الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل المخصص للتكيف معه والتخفيف من آثاره بقدر كبير، والإقرار بالظروف الخاصة التي تعيشها الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بقابلية التضرر من تغير المناخ. وقد شهدنا للتو الآثار المدمرة لإعصار بيريل في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تعازينا لضحايا الإعصار والمتضررين من الواقع الصارخ لأزمة المناخ.

إن تونغا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى الحصول على قدر أكبر من التمويل بشروط ميسرة لدعم مساعينا الإنمائية وتعزيز قدرتنا على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. وتؤيد تونغا تماما في هذا الصدد استعراض الهيكل المالي الدولي. إن الأحداث العالمية تخلف آثارا غير متناسبة علينا نتيجة لصغر حجم اقتصاداتنا. وخير مثال على ذلك تعطل سلاسل الإمداد على مدى عدة سنوات مضت. وفي ظل استمرار ارتفاع تكاليف السلع المستوردة وتصاعد تكاليف الطاقة – مما يسفر عن ارتفاع معدلات التضخم – يُدفع بمزيد من الأسر إلى براثن الفقر. ومع ذلك نأمل أن يثمر مخططنا الموجز والمركز والعملي المنحى المتمثل في خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية عن ظهور جهات فاعلة ملتزمة بتحقيق النتائج المتوقعة، وهو ما سنرحب به.

وينبغي لنا أن نكون قادرين الآن على تحديد السبب وراء عدم تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) بشكل كامل، علاوة على أفضل السبل لتكثيف جهودنا للمساهمة بشكل إيجابي في التنفيذ الفعال لخطة عمل أنتيغوا وبربودا. ونشعر بالتفاؤل لرؤية شركائنا يتولون هذه المهمة الضخمة ونتطلع إلى بذل المزيد من الجهود التعاونية الرامية إلى تحقيق التنفيذ الناجح لخطة العمل هذه. وسنواصل الاسترشاد بالحكمة الجماعية لدولنا الجزرية الصغيرة النامية في سعينا لبناء اقتصادات قادرة على الصمود ومجتمعات آمنة ومزدهرة وملتزمة باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، بدعم من طريقة تقييم قوية مصممة لإدارة تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا وتشجيع إقامة شراكات قوية وحقيقية.

السيد أبيلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية (القرار 317/78). ونعرب عن تقديرنا للمرونة التي أبدتها كافة الوفود طوال عملية التفاوض. ونشكر بصفة خاصة نيوزيلندا وملديف على جهودهما التي هدفت إلى التوصل إلى نتيجة توافقية تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق رؤيتها لتحقيق ازدهار وتنمية مستدامة قادرين على الصمود. ونتوجه بالشكر أيضا إلى أنتيغوا وبربودا على دورها القيادي في استضافة المؤتمر الدولي الرابع الناجح المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتلاحظ الولايات المتحدة أن العالم الذي نواجهه اليوم يختلف كثيرا عن العالم الذي واجهناه قبل 10 سنوات عندما اعتمدنا إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وإذ نعتمد خطة عمل أنتيغوا وبربودا، فإننا نواجه أيضا تحديات عالمية متعددة ومترابطة، بما في ذلك تفاقم أزمة المناخ وتزايد انعدام الأمن الغذائي والآثار المتبقية لجائحة مرض فيروس كورونا وأزمة غلاء المعيشة. وفي ظل تلك التحديات، يتعين علينا أن نتحلى بالجرأة والإبداع في متابعة خطة عمل أنتيغوا وبربودا وتنفيذها والوفاء بالتزاماتنا تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل

مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في تعزيز قدرتها على الصمود والنهوض بتنميتها المستدامة وتحقيق رؤيتها الرامية لتحقيق ازدهار مرن ودائم.

ونحيل الجمعية العامة إلى شرحنا الكامل لموقفنا الذي نُشر على شبكة الإنترنت في 14 أيار/مايو والذي يوضح مواقف الولايات المتحدة السياسية بشأن الوثائق التوافقية، واستقلالية المحافل والمؤسسات الأخرى، والتجارة، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، والابتكار، ونقل التكنولوجيا، والطاقة، والديون، والتمويل بشروط ميسرة، وسياسة المناخ، وحقوق الإنسان. وبالرغم من أننا نختلف في بعض الأحيان حول تفسيرنا للغة والنُهُج المفضلة إلا أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأننا جميعا نتشاطر نفس الرؤية للمستقبل – رؤية لنظام دولي تعمل في إطاره كافة الجهات صاحبة المصلحة معا لمواجهة تحدياتنا العالمية.

السيدة كاراتيبي (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر تركيا أن تنضم اليوم إلى توافق الآراء حول تأييد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية (القرار 317/78). ونقدر العمل المتفاني والبنَّاء الذي اضطلع به الميسران، الممثلان الدائمان لمليديف ونيوزيلندا، وفريقيهما. ونهنئهما على قيادتهما المقتدرة لعملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة العمل هذه. لقد شاركت تركيا بنشاط وبشكل بنَّاء في عملية التفاوض بشأن خطة العمل. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن بالغ تقديرنا لحكومة أنتيغوا وبربودا على استضافتها الناجحة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتظهر الوثيقة الختامية للمؤتمر جيلا جديدا من الالتزامات المجددة والمعززة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها في التنمية. ومن شأن التنفيذ الفعال للوثيقة الختامية أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي للتحديات الحالية التي تواجهها وبناء اقتصادات قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية. ومن شأن ذلك أيضا أن يسرع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لاباسوف (أوزبكستان).

وقد أقررنا من خلال تأييدنا للوثيقة الختامية للمؤتمر بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين أكثر الدول عرضة لآثار تغير المناخ، الذي يشكّل أشد الأخطار التي تهدد حياة شعوب هذه الدول وقدرتها على البقاء ونظمها الإيكولوجية الطبيعية والتنمية المستدامة فيها. ونحيط علما بالمخاوف التي أعربت عنها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أن آثار تغير المناخ قد تكون لها تداعيات محتملة على أمنها. غير أن تركيا ترى أنه ينبغي النظر إلى الآثار السلبية لتغير المناخ على أنها عامل مضاعف للمخاطر ومعالجتها في سياق خطة التنمية المستدامة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال النظر إلى تأطير تغير المناخ بوصفه مسألة أمنية – كما تنص خطة عمل أنتيغوا وبربودا – على أنه قبول من تركيا لهذه الصلة في سياق أوسع أو مختلف. وتماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، ستواصل تركيا التصدي لتغير المناخ من منظور التنمية المستدامة.

وعلى صعيد آخر، تدعم تركيا رفاه الدول الجزرية الصغيرة النامية وازدهارها وتنميتها المستدامة، فضلا عن الدراسات التي تبرز الآثار السلبية التي تلحق بها جراء تغير المناخ والأنشطة البشرية في المحيطات. ومع ذلك، تنأى تركيا بنفسها عن الإشارات الواردة في خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولا يمكن تفسير المشاركة في أنشطة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية أو لجنته التحضيرية، ولا الموافقة على الوثيقة الختامية اليوم، على أنه تغيير في الموقف القانوني لتركيا من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وما فتئت تركيا تذكر أنها لا تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الوحيد الذي ينظم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وترى تركيا أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار غير كافية للتصدي للتحديات الحديثة التي يواجهها قانون البحار والتي يسببها تغير المناخ. وقد أثار عدد آخر من الدول ذات المخاوف والاعتراضات على مر السنين.

وكما أعلنت تركيا في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في أنتيغوا وبربودا، فإنها ملتزمة بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود والعمل المناخي. ونحن

على أهبة الاستعداد والجاهزية لمواصلة العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد موت (جزر البهاما) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جزر البهاما البيانات التي أدلى بها ممثلو أوغندا وساموا وبليز باسم مجموعة الـ 77 والصين وتحالف الدول الجزرية الصغيرة والجماعة الكاريبية، على التوالي.

في المستهل، تود جزر البهاما أن تتقدم بالتهنئة لحكومة أنتيغوا وبربودا وشعبها على استضافتهما الناجحة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر اللجنة التحضيرية للمؤتمر ورئيسيها ونثني على إسهاماتهم القيمة وقيادتهم لهذه العملية المهمة.

إن اعتماد الجمعية العامة للقرار المعنون "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية – إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود" (القرار 317/78) يأتي في مرحلة حرجة لم يعد فيها بوسع الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعول على وعود لا تتحقق أو تفاؤل زائف. ويوضح التأثير المدمر الذي أحدثه إعصار بيريل مؤخراً في العديد من بلدان الجماعة الكاريبية بجلاء الآثار الضارة لتغير المناخ. واليوم، يواجه أعضاء الجماعة الكاريبية مهمة شاقة تتمثل في استعادة حياتهم وسبل عيشهم المحطمة، في الوقت الذي يواجهون فيه هيكلا ماليا دوليا لا يراعي مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وليس مهيأ للنهوض بالدور الملقى على عاتقه.

إن خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية تكتسي أهمية قصوى لدى جزر البهاما – وبالطبع لدى كافة الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهي تحدد مواطن ضعفنا وتؤكد في الوقت نفسه ما نتمتع به من إمكانات للنمو والابتكار. وهي ليست مجرد مجموعة من التطلعات؛ بل إنها خريطة طريق لاتخاذ إجراءات ملموسة وإحداث تغيير مفض إلى التحول. ونرحب بصفة خاصة بالتركيز على إصلاح الهيكل المالي الدولي لتيسير الحصول على التمويل بتكلفة معقولة وشروط ميسرة، وهو أمر بالغ الأهمية لنكون قادرين على الاستثمار في التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.

ويكتسي التركيز على توسيع نطاق العمل والدعم المناخيين أهمية حيوية أيضا. فنحن نقف، كوننا دولا جزرية منخفضة ودولا محيطية كبيرة، على خطوط المواجهة الأولى مع تغير المناخ. ويمنحنا الالتزام بتسريع الإجراءات نحو التنفيذ الكامل لاتفاقية باريس أملا في التمتع بمستقبل أكثر أمنا. ومع ذلك، علينا أن نشدد على ضرورة ألا تبقى المبادرات والخطط الموضحة في خطة أنتيغوا وبربودا ذات طابع نظري فحسب. ويعتمد نجاح خطة العمل على إعمال مبدأ المسؤولية المشتركة، فلا بد أن تتضافر جهودنا لتنفيذ كافة بنود العمل الواردة فيها.

لقد انقضى وقت الخطابة؛ وحان الآن وقت العمل الحاسم. ولذلك، تدعو جزر البهاما كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى العمل بشكل تعاوني من أجل تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية تنفيذا كاملا. ومن الضروري أن نكفل أن يكون إطار الرصد والتقييم قويا وأن نتحمل المسؤولية عن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل.

وفي الختام، تؤكد جزر البهاما من جديد التزامها بالتنفيذ الناجح لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية ونحن على استعداد للعمل مع زملائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية وبقية المجتمع الدولي لكفالة تحقيق هذا الهدف.

السيد ميلو غوميز أوليفيرا (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): نود بداية أن نتقدم بتعازينا لضحايا إعصار بيريل. ونود أن نهنئ كل من أنتيغوا وبربودا على تنظيم المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وميسّريه، ممثلي ملديف ونيوزيلندا، على الوثيقة الختامية الناجحة (القرار 317/78).

وأود أن أغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناسبة المهمة لأوجه أربع رسائل موجزة باسم بلدي. أولا، إننا ملتزمون، كما أعلنا في

المؤتمر في أنتيغوا وبربودا، بتنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويكمن أحدث مثال على هذا الالتزام في إطلاق برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة والبرتغال بشأن المحيطات وتيسير مشروع القرار المتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد (A/78/L.98)، الذي عملنا عليه بنجاح مع زملائنا من أنتيغوا وبربودا. ونشكر ساموا على ما أبدته من تعاون كبير ونتطلع إلى العمل مع الرئاسة القادمة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، بالاو، في تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانيا، إننا منخرطون بصفة خاصة، كوننا شركاء نشطين، في تعزيز الأطر الرئيسية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من قبيل إطار شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى التابع لها.

ثالثا، نتطلع إلى العمل على وضع إطار للرصد والتقييم للتأكد من وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها.

وأخيرا، يمكن للجمعية العامة أن تواصل التعويل على دعمنا على الصعيد الوطني ومن خلال الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي التي اعتُمدت في 7 أيار/مايو، بما في ذلك في العمليات الرئيسية الجارية من أجل عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف بعد اعتماد القرار 317/78.

وهنا أود أن أضيف، باسم رئيس الجمعية العامة، عبارة شكر لحكومة أنتيغوا وبربودا وشعبها على استضافتهما الناجحة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى ما أبدياه من حسن ضيافة متميز.

ويتضح من مرور إعصار بيريل مؤخرا عبر منطقة البحر الكاريبي وما خلفه من خراب هناك الحاجة الجلية لاعتماد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية الدعوة الواردة في خطة العمل إلى التعجيل بتفعيل صندوق الخسائر والأضرار وتنفيذ سياسات الحد من مخاطر الكوارث. وبما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعاني من ضعف متعدد الأبعاد، ينبغي لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكون بمثابة صك لإعادة الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول.

إننا في بداية عقد العمل المصمم من أجل تحقيق الازدهار القادر على الصمود للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعليه، أدعو كافة الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة إلى الإسهام في تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية كما أقرتها الجمعية العامة للتو.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البنود 27 و 61 و 111 من جدول الأعمال

تقرير لجنة بناء السلام (A/78/765 و A/78/765/Corr.1)

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/78/779)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتي الرئيس السابق للجنة بناء السلام في دورتها السابعة عشرة، يسرني أن أقدم إحاطة للجمعية العامة عن أعمال اللجنة في الفترة من كانون الثاني/يناير 2023 إلى كانون الأول/ديسمبر 2023.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لنائبي الرئيس – ممثلي بنغلاديش وألمانيا – على دعمهما والتزامهما بعمل اللجنة. كما أود الإعراب عن تقديري لممثلي البرازيل والمغرب والسويد، الذين عملوا كرؤساء للتشكيلات القطرية الخاصة في كل من غينيا – بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبريا، على التوالي. وأعرب عن خالص

تقديري لجميع أعضاء اللجنة على مشاركتهم النشطة والمثمرة طوال العام، وعلى دعمهم لوفد بلدي في الإنجاز الفعال لجدول الأعمال الطموح الذي وضعناه بشكل جماعي للجنة في دورتها السابعة عشرة. وأود أيضا أن أنوه بالدعم الممتاز الذي تلقيناه من الأمانة العامة متمثلة في الأمينة العامة المساعدة إليزابيث سبهار وفريقها في مكتب دعم بناء السلام، والذي لا أزال ممتنا له للغاية.

في عام 2023، عقدت اللجنة 20 اجتماعا على مستوى السفراء، شملت اجتماعات بشأن سياقات منفصلة خاصة ببلدان ومناطق بعينها وأولويات مواضيعية أخرى. كما أوفدت ثلاث بعثات موضوعية إلى غينيا بيساو وموزمبيق وإثيوبيا، حيث انخرطت مع الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

وأود أن أسلط الضوء على بعض السمات الرئيسية لعمل اللجنة. أولا، شاركت اللجنة في دعم 10 سياقات منفصلة خاصة ببلدان ومناطق محددة، فوسعت نطاقها الجغرافي، بما في ذلك بعقد اجتماعات للمرة الأولى بشأن كندا، وموزامبيق، والنرويج، ونيبال، وهندوراس. وواصلت اللجنة أيضا مشاركاتها الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى، وعززت بناء السلام وتنفيذ الإطار الإقليمي للأمن البحري في خليج غينيا، وتصدت للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل.

ثانيا، واصلت اللجنة، وفقا لولايتها، معالجة القضايا الشاملة والمواضيعية في إطار المناقشات القطرية والإقليمية الخاصة بكل بلد، مما أتاح فرصة للبلدان لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال بناء السلام. وتم تناول مسائل مثل العدالة الانتقالية، ودور الشعوب الأصلية، والتعليم في بناء السلام، وجهود السلام والمصالحة. وعلى نحو مماثل، عقدت اللجنة اجتماعا على المستوى الوزاري بهدف توفير التوجيه السياسي وبناء الزخم لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات التي تواجه بناء السلام والحفاظ عليه. وقد كان الاجتماع فرصة لأعضاء اللجنة لدراسة الموجز السياساتي المعنون "خطة جديدة للسلام"، والذي يتعلق بعمل اللجنة.

ثالثا، واصلت اللجنة دعوتها لدعم الدور الحاسم للمرأة والشباب وأصواتهم في بناء السلام والحفاظ عليه في جميع أنحاء العالم. وواصلت اللجنة، وفقا لاستراتيجيتها الجنسانية وخطة عملها، إيلاء المرأة والسلام والأمن مكانة محورية في صميم عملها، بما في ذلك لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جهود بناء السلام والحفاظ عليه.

كما تم إدماج الأبعاد الجنسانية لبناء السلام في مناقشات اللجنة وأعمالها القطرية والإقليمية والمواضيعية، بما في ذلك أثناء الزيارات القطرية. وبالمثل، وتماشيا مع خطة عملها الاستراتيجية بشأن الشباب وبناء السلام، واصلت اللجنة دعم الدور الحاسم الذي يؤديه الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب في بناء السلام والحفاظ عليه. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة عقدت اجتماعا مخصصا حول الشباب والسلام والأمن، استمعنا خلاله إلى مبعوث الأمم المتحدة المعني بالشباب، ومبعوث الاتحاد الأفريقي المعني بالشباب، وممثلين عن الشباب من جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني في جنوب شرق آسيا.

رابعا، واصلت اللجنة تعزيز دورها في مد الجسور مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى من خلال تقديم 16 مشورة إلى مجلس الأمن و 3 مشورات إلى الجمعية العامة، بما في ذلك من خلال الرسائل والإحاطات الرسمية. كما قدمت اللجنة وثيقتين وإحاطتين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعقدت مناسبتها السنوية المشتركة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول سبل تحديد الروابط بين السلام والتنمية على أرض الواقع ومعالجتها. كما أجرت اللجنة مشاورات غير رسمية على مستوى السفراء والخبراء لتعزيز التنسيق والتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وهو ما يتماشى مع نهج اللجنة في تعزيز الاتساق والتأثير في جهود بناء السلام والحفاظ على السلام والتنمية المستدامة.

خامسا، واصلت اللجنة تعزيز الشراكات مع الشركاء من خارج المنظمة من خلال العمل مع البنك الدولي بشأن الأنشطة التي تضطلع بها مجموعة البنك الدولي. كما واصلت اللجنة مشاركتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. ولتحقيق هذه

الغاية، وبالتعاون مع رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، قمت بعقد الاجتماع التشاوري السنوي غير الرسمي السادس للجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مما أتاح فرصة لزيادة تعزيز الشراكة بين الهيئتين دعما لجهود بناء السلام في أفريقيا. وقد تم الاتفاق على بيان مشترك بعد الاجتماع الذي يضفي الآن الطابع المؤسسي على عقد الاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين الهيئتين.

كما ترأستُ بعثة ناجحة إلى مقر الاتحاد الأفريقي، برفقة نائبي الرئيس ورؤساء التشكيلات القطرية وكذلك الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، لتعزيز مشاركتنا، واتفقنا على عقد اجتماعات فريق الخبراء قبل الاجتماع السنوي على مستوى السفراء بين اللجنة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما ترأستُ، برفقة نائبي الرئيس من بنغلاديش وألمانيا، بعثة ناجحة إلى موزمبيق لمتابعة التوصيات الصادرة عن الاجتماع الذي عقدناه في وقت سابق من العام. كما انخرطت اللجنة مع المشاركين في حوار عام 2023 بشأن بناء السلام الذي جمع بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وهي ملتزمة بضمان وتعزيز مشاركة ممثلي المجتمع المدني في اجتماعاتها، مع مراعاة التكافؤ بين الجنسين.

وأخيرا، واصلت اللجنة حوارها وجهودها لضمان تمويل بناء السلام من خلال عقد اجتماع مع الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام للمرة الأولى. وخلال الاجتماع، نوقشت فرص الاستفادة من أوجه التآزر مع الصندوق من خلال المزيد من التفاعلات المنتظمة.

وفي الختام، أود أن أشيد بممثل البرازيل على قيادته الماهرة لعمل اللجنة هذا العام، وأن أعرب عن تفاني وفد بلدي، وكذلك تفاني شخصيا بصفتي نائبا للرئيس، في مواصلة النهوض باللجنة، بما في ذلك من خلال ميثاق المستقبل والاستعراض القادم لهيكل بناء السلام لعام 2025.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام.

السيد فرانسا دانيس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب البرازيل، بصفتها رئيس لجنة بناء السلام، عن امتنانها لسلفها، كرواتيا، التي ترأس ممثلها باقتدار لجنة بناء السلام في دورتها السابعة عشرة. كما أود أن أشيد بالعمل الذي قام به الممثلان الدائمان للمغرب والسويد بصفتهما رئيسي التشكيلتين القطريتين المخصصتين لجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا، على التوالي.

من الواضح أن الدورة السابعة عشرة للجنة قد رسمت المسار للدورة الثامنة عشرة، مع زيادة وتنويع المشاركات التي تهدف إلى تعزيز الإجراءات الناجعة دعما للبلدان التي شاركت في لجنة بناء السلام. وعلاوة على ذلك، سعت اللجنة في تلك الدورة إلى اجتذاب بلدان جديدة لتطلب طواعية وعلى أساس وطني تماما الشراكة مع اللجنة دعما لاستراتيجياتها في بناء السلام والحفاظ عليه.

وتمثل اللجنة منتدى فريدا من نوعه تتبادل فيه البلدان التحديات والخبرات وأفضل الممارسات لديها في مجال بناء السلام والحفاظ عليه. وفي الأشهر القليلة الماضية فقط، كان لنا شرف استقبال رئيسي غواتيمالا وكولومبيا، ورئيس وزراء سان تومي وبرينسيبي، ووزراء من موريتانيا وغامبيا وجمهورية كوريا. وبناء على ذلك، يمكن للمجتمع الدولي، في إطار اللجنة، حفز منابر وموارد متعددة لدعم أولويات بناء السلام الوطنية والإقليمية التي ترتكز على تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

وفي هذا الصدد، أود أن أتناول بالتفصيل بعض الملامح الرئيسية للنهج المتبع هذا العام والمشاركة. أولا، تواصل اللجنة إيلاء الأولوية لبناء السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات ودوافعها بشكل مستدام. ويرتكز عمل اللجنة على فهم أن السلام والأمن المستدامين يجب أن يستندا إلى ركائز أساسية مترابطة بشكل وثيق ويعزز بعضها بعضا، مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والأمن الغذائي، وحقوق الإنسان بجميع أبعادها، وتعزيز مؤسسات الدولة، والأمن العام، وإمكانية اللجوء إلى العدالة. وقد تجلت أهمية هذا الترابط في انخراطنا مع سان تومي وبرينسيبي، حيث يُعترف بتعزيز مؤسسات العدالة وحقوق الإنسان والأمن المدعومة بالتنمية المستدامة

باعتبارها نهج لتحقيق السلام المستدام. وبصفتي رئيسا للجنة، قمتُ في أيار/مايو 2024 بزيارة سان تومي وبرينسيبي لاستكشاف كيف يمكن للجنة أن تدعم بشكل ملموس الإصلاحات والجهود التي يبذلها البلد، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الثنائي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ثانيا، تواصل اللجنة تسليط الضوء على الطابع العالمي للسلام وتعزيز الحوار حول بناء السلام والحفاظ عليه. وفي عالم اليوم، تتجلى التحديات التي تواجه بناء السلام والحفاظ عليه على العديد من المستويات، ولا يوجد بلد أو قارة بمأمن منها. وقد تجلى ذلك في آذار/مارس 2024، عندما انخرطت اللجنة مع كينيا وتيمور – ليشتي والنرويج في استراتيجيات الوقاية والحفاظ على السلام الخاصة بكل منها. ومن خلال تقديم تجاربها المتنوعة إلى اللجنة، لم تُظهر هذه البلدان أهمية تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني فحسب، بل سلطت الضوء أيضا على أهمية النهج الجماعية من خلال اتباع نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره لبناء السلام والحفاظ عليه.

ثالثا، لا تزال اللجنة ملتزمة التزاما قويا باتباع نهج عملي المنحى من خلال التشجيع النشط على تبادل قصص النجاح والممارسات الجيدة في بناء السلام والحفاظ عليه ومنع نشوب النزاعات، بناء على طلب البلدان المهتمة. وتسعى اللجنة، باعتمادها هذا النهج، إلى المساهمة في مناقشة أوسع وأشمل حول تنفيذ القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام وكيفية تحسين هذا التنفيذ. وهذه النقطة أكثر أهمية الآن ونحن نستعد لمراجعة هيكل بناء السلام لعام 2025.

واتباعا لهذا النهج، عقدت اللجنة مؤخرا اجتماعا بشأن غامبيا لتسليط الضوء على الدور الحاسم والدقيق الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في جمع الجهات المعنية من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني دعما لأولويات البلد الناجحة في مجال الحفاظ على السلام. وقد تعزز هذا النهج أيضا من خلال المشاركة المثمرة للمفوضية في آذار/مارس مع موريتانيا، حيث عرضت الحكومة الموريتانية جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام، ولا سيما نهجها في دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة إلى الأمام عن طريق النهوض بالحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية وتعزيز التعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

رابعا، تواصل اللجنة تعزيز استيعاب الجميع والوحدة. فاستيعاب الجميع ركيزة أساسية ليس فقط لإيجاد مجتمعات مستقرة وسلمية، ولكن أيضا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد كانت اللجنة منذ إنشائها واضحة بشأن أهمية دور المرأة والشباب في الجهود الإنسانية وجهود بناء السلام والتعافي والتنمية. ووضعت اللجنة استراتيجيات وخطط عمل محددة لضمان مشاركة الشباب والنساء في الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه في بلدانهم.

وفي آذار/مارس 2024، ولأول مرة، عقدت اللجنة اجتماعا مخصصا مع المجتمع المدني بشأن المرأة والسلام والأمن خلال دورة لجنة وضع المرأة لهذا العام. وخلال الاجتماع، قامت المنظمات المدنية من البلدان والمناطق التي نظرت فيها لجنة بناء السلام، إلى جانب شبكات بناء السلام العالمية، بتسليط الضوء على التحديات والفرص الحالية لمشاركة المرأة في الوقاية وبناء السلام والتعافي. وتعتزم اللجنة مواصلة ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني وتعزيزها.

خامسا، تواصل اللجنة تعزيز شراكاتها مع الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، دعما لنتائج بناء السلام على الصعيد الوطني. وقد قمت مؤخرا بزيارة واشنطن العاصمة، حيث أتيحت لي الفرصة لمخاطبة المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي ومسؤولين رفيعي المستوى في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، حول أهمية دعم البلدان المنخرطة في بناء السلام والحفاظ عليه. وقد شددت على كيفية استفادة هذه المؤسسات من المزايا النسبية على المستوى الميداني بشكل أفضل، لا سيما من خلال وسائل التشخيص المشتركة والبيانات والقدرات المشتركة. كما استرعيت الانتباه إلى حقيقة أن المشاريع التي يقوم بها صندوق بناء السلام يمكن أن تصبح مشاريع تجريبية يمكن توسيع نطاقها عندما تظهر البلدان قدرتها على التنفيذ وتحقيق نتائج جيدة منها. وبالتشاور مع أعضاء لجنة بناء السلام، سأواصل العمل من أجل تحقيق هذه الغاية، حيث

إنه يولد المزيد من الأفكار العملية حول كيفية الربط بشكل أفضل بين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والمؤسسات المالية الدولية.

وفيما يتعلق بتعميق الشراكات، تواصل اللجنة العمل بنشاط من أجل إقامة شراكات أقوى على المدى الطويل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي شهر أيار/مايو، اتخذت اللجنة خطوة ملموسة لتعزيز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي من خلال توجيه دعوة دائمة للاتحاد الأفريقي رسميا للمشاركة في جميع اجتماعات اللجنة. وستعقد اللجنة في وقت لاحق من هذا العام اجتماعها التشاوري السنوي السابع مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حيث سيواصلان خلاله مناقشة تعاونهما في مواجهة تحديات بناء السلام في القارة الأفريقية بطريقة منسقة ومتضافرة.

وأخيرا، ستواصل اللجنة المساهمة في استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025، بهدف دعم منع نشوب النزاعات. وأنا على يقين من أننا سنستفيد أيضا من المناقشات التي ستجري في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والوثيقة الختامية له، لأنها ستسهم في تشكيل لجنة بناء السلام التي نريدها، بأن تكون أداة معززة لدى الأمم المتحدة لتحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في تحقيق الوعود الواردة في ميثاقنا في العالم الحقيقي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيدة تولستوي (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر للرئيسين السابق والحالي للجنة بناء السلام، ممثلي كرواتيا والبرازيل، على قيادتهما لعمل لجنة بناء السلام، وأشيد بهما.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، بالإضافة إلى أندورا.

يواجه العالم أزمات متعددة، ولم تسلم منها أي منطقة. ولمواجهة هذه التحديات، نحن بحاجة إلى منظومة دعم من الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات تكون أكثر اتساقا وتتمتع بموارد أفضل وعلى قدر أفضل من الاستعداد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على ثلاثة مجالات ذات أولوية، حيث يوفر مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل واستعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة فرصا هامة.

إن المسؤولية العالمية عن منع النزاعات والأهمية التي تكتسيها استراتيجيات الوقاية التي تقودها الدولة وتمتلك زمامها هي الأولوية المطلقة. وقد مضى ما يقرب من عام منذ أن تلقينا خطة الأمين العام الجديدة للسلام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الخطة وتركيزها المتجدد على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام باعتبارهما التزاما عالميا مدعوما بمجموعة أدوات معززة للأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، نأمل أن يشير مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 إلى تعزيز الالتزام السياسي العالمي بالحفاظ على السلام. وتتمثل إحدى النتائج التي نأمل أن نشهدها من مؤتمر القمة في التركيز بشكل أكثر منهجية على استراتيجيات منع نشوب النزاعات التي تقودها الدول. وإن استراتيجيات الوقاية الوطنية التي توضع طواعية وتستند إلى تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، والتي تتمحور حول الإنسان، أساسية لمعالجة دوافع العنف والنزاع المسلح. ويمكن عرض هذه الاستراتيجيات في لجنة بناء السلام لدعم دورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات.

ويجب أن نبدد الأسطورة القائلة بأن منع نشوب النزاعات هو أمر لا يحترم الخصوصية وسلبي، في حين أنه في الواقع مسؤولية عالمية وقعنا عليها جميعا باعتبارنا موقعين على ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر والثناء أن العديد من البلدان قد تقدمت بالفعل لعرض جهودها الوطنية في مجال الوقاية والمصالحة في لجنة بناء السلام. وتوفر استراتيجيات الوقاية الوطنية أيضا بيئة مؤاتية للمشاركة المنهجية مع صندوق بناء السلام والدعم المحتمل من خلاله.

وتتعلق النقطة الثانية من بياني بالتمويل. إننا نعلم أن منع نشوب النزاعات فعال من حيث التكلفة، لكن بناء السلام لا يزال يعاني من فجوة تمويلية مقلقة. فيتزايد نشوب النزاعات بينما تشهد المساعدة الإنمائية من أجل السلام انخفاضا قياسيا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أقرت الجمعية العامة بالإجماع بضرورة توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام (القرار 257/78). ونشعر بالتفاؤل إزاء هذا القرار الهام والطموح والمتوازن، الذي يوفر التمويل المقرر الذي تشتد الحاجة إليه لصندوق بناء السلام. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى المزيد، بما في ذلك من خلال المساهمات الطوعية. ومن الضروري أن يتضمن الاستعراض القادم لهيكل بناء السلام مقترحات عملية حول كيفية مواجهة التحديات التي تعترض تمويل بناء السلام. أما على المستوى التنفيذي، فقد أثبت صندوق بناء السلام أنه أداة مفيدة في دعم الجهود المنسقة على مستوى العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. بيد أنه من الضروري توسيع قاعدة المانحين للصندوق، وتعزيز العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية وصندوق بناء السلام.

ويقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكثر من 60 في المائة من تمويل الصندوق. وفي حين أن صندوق بناء السلام سيستفيد من الاشتراكات المقررة، وبينما نرحب بمشاركة أوسع في عمله، يجب أن نضمن معا الحفاظ على الحكم الذاتي للصندوق واستقلاليته وتفرده. كما يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور أكبر في تعبئة الموارد من أجل الحفاظ على السلام من خلال سلطتها في دعوة الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات المالية الدولية إلى الاجتماع.

ثالثا، نود أن نشهد مزيدا من التفاعل والتكامل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وقد تعزز هذا التفاعل في العامين الماضيين. فقد شهدنا أرقاما قياسية لعدد المشورات التي تقدمها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن، كما أصبحت الإحاطات التي يقدمها رئيس اللجنة إلى مجلس الأمن أكثر تواترا. وشهدنا أيضا انخراط البلدان المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن في لجنة بناء السلام، وإيلاء اهتمام أكبر للأنشطة البرنامجية في عمليات حفظ السلام.

كما أن الجهود المبذولة للحفاظ على السلام جزء لا يتجزأ من استراتيجيات الانتقال في عمليات حفظ السلام. والتعاون الأوثق مع لجنة بناء السلام أمر أساسي لتعزيز إدماج عناصر بناء السلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للنساء والشباب في أنشطة بناء السلام. ولذلك، فإن المشورة الحسنة التوقيت بين المجلس ولجنة بناء السلام بشأن هذه النقطة تكتسي أهمية كبيرة. ومن الناحية العملية، فإن التفاعل بصورة أكثر انتظاما وسلاسة وتسلسلا بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن من شأنه أن ييسر الشراكة بين الهيئتين ويضمن أهمية مشورة اللجنة. وأخيرا، يمكن لمقدمي إحاطات الأمم المتحدة التفاعل مع اللجنة بشأن عناصر بناء السلام في بعثات الأمم المتحدة الميدانية وولاياتها.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بالشكر لرئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة بناء السلام على تنظيم المناقشة المشتركة اليوم لتقييم التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في النهوض ببناء السلام والحفاظ على السلام.

نشعر بالتفاؤل إزاء استمرار إنجازات لجنة بناء السلام على النحو المبين في التقرير عن دورتها السابعة عشرة (A/78/765 و A/78/765/Corr.1). وتظهر هذه الإنجازات الدور المتزايد للجنة وأهميتها في مواصلة دعم احتياجات الدول الأعضاء التي تمر بعمليات بناء السلام. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، إلا أن اللجنة لديها الكثير من الإمكانات غير المستغلة في مجالات حيوية أخرى.

تتمتع اللجنة بالقدرة على تقديم المزيد من الدعم للعمليات الانتقالية لكل من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ومنع تفشي العنف واستعادة النظام الدستوري والديمقراطي، وتوسيع نطاق الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والنهوض بالمبادرات الاقتصادية الشاملة. وفي هذا الصدد، يوفر استعراض هيكل بناء السلام منبرا لمواصلة تعزيز أساليب عمل اللجنة.

إن زيادة إبراز دور اللجنة، وتفاعلها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الاستعانة بنائبي رئيسها، كلها

تحسينات ستدعمها جنوب أفريقيا. ويعد تعاون اللجنة والمنظمات الإقليمية في دعم النُهج المتبعة في بناء السلام والحفاظ عليه التي تمسك بزمامها وتديرها الجهات الفاعلة المحلية أمر حيوي، ولذلك ينبغي تعزيزه والحفاظ عليه على نحو منتظم ضمن الأطر القائمة وبالتشاور مع البلدان المعنية.

ونلاحظ المشاركة الإيجابية بشأن النهج الجنسانية في بناء السلام وزيادة مشاركة المرأة في جهود الحفاظ على السلام. ويتم التأكيد على زيادة المشاركة في دعم اللجنة للمنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لمعالجة الثغرات والتحديات القائمة.

ويظل صندوق بناء السلام مصدرا هاما لتمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. ترحب جنوب أفريقيا باستخدام الاشتراكات المقررة من أجل بناء السلام، لأن ذلك سيعزز دور اللجنة في دعم مبادرات بناء السلام.

وقد عُقد أول اجتماع على الإطلاق مع الفريق الاستشاري للصندوق في عام 2023، واجتمعت اللجنة لمناقشة الصندوق في نيسان/أبريل 2024. ونحن نشجع على عقد المزيد من الاجتماعات من هذا النوع لرصد وتقييم أثر مشاريع مختارة للصندوق. كما نشجع المستفيدين من الصندوق على تقاسم تجاربهم والدروس المستفادة وكذلك تأثير الصندوق على عمليات بناء السلام الخاصة بهم. ومع ذلك، ودعماً للحفاظ على الطبيعة الطوعية للجنة، ينبغي ألا يصبح ذلك شرطاً مسبقاً للتمويل. ويمكن للبلدان التي تتلقى تمويلاً أن تطلب مشورة اللجنة دون عقد اجتماع على مستوى السفراء بشأن بلدها. ويمكن النظر في ذلك الأمر خلال الاستعراض من أجل إدراجه في القرارين التوأمين المقبلين اللذين سيوجهان عمل اللجنة خلال السنوات الخمس التالية.

ونحن ندعم نوافذ الصندوق ذات الأولوية الخاصة بالنهج الإقليمية وتيسير العمليات الانتقالية وتمكين المرأة والشباب. كما نرى أن بوسع القطاع الخاص أداء دور حاسم في تمويل أنشطة بناء السلام من خلال الاستثمارات الداعمة للسلام. ونكرر النداء الموجه إلى الأمين العام في القرار 305/76 من أجل وضع استراتيجية لحشد الموارد من القطاع الخاص دعما لتمويل بناء السلام.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام جنوب أفريقيا بدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام. ونحن على استعداد للإسهام في مبادرات بناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات، والتعاون مع الدول الأعضاء الزميلة ومكتب دعم بناء السلام في هذه المساعي الجماعية.

السيد غارسيا توما (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نلتقي في هذه القاعة بعد أن أدركنا أن الشرط الأول للعيش معا في سلام هو أن نحفِّز إرادة الجميع للحفاظ عليه، ومن هنا تأتي أهمية إعداد تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السابعة عشرة (A/78/765 و A/78/765/Corr.1) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/78/779) في العمل على بناء السلام والحفاظ عليه. وتشير هاتان الوثيقتان إلى تضافر الاستراتيجيات الشاملة للمساعدة في تحقيق الانتعاش الفعال بعد انتهاء النزاع، كما تنصان على تقديم المساعدة المستمرة لمجلس الأمن في صياغة ولايات حفظ السلام.

ونؤكد على أن المساعدة المقدمة للعمليات السياسية في البلدان المتضررة من العنف يجب أن تكون موجهة نحو بناء مؤسسات متينة، الأمر الذي يتطلب موافقة الدولة المتلقية ومشاركة المجتمع المدني والمنظمات المالية الدولية. وبالفعل، فإن القضاء على جميع أشكال العنف من خلال نزع الشرعية عنه في أذهان الناس والمؤسسات، حيث يصبح السلام جزءًا من الثقافة وشكلها وروحها، يتطلب جهدًا عالميًا.

ونحن نتفق مع رؤية وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، فيما يتعلق بدور البعثات السياسية الخاصة، الذي أصبح ذا أهمية متزايدة، وكذلك الدور المتنامي لشرطة الأمم المتحدة، في عملها في التعامل مع السكان المدنيين ومساعدتهم. ونحن نقدر الأهمية التي توليها اللجنة لاستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، الذي نعمل على التحضير لأحدث عملياته التي ستجري في عام 2025.

وتوافق بيرو على ضرورة اتباع نهج جديدة لرصد النزاعات ومنع نشوبها، استناداً إلى التزام الدول الأعضاء بنظام الأمن الجماعي، مع إيلاء الأهمية الواجبة لمشاركة المرأة والشباب مشاركة كاملة ومتساوية

ومجدية في العمليات الانتقالية. وفي هذا السياق، نحن ندرك أهمية عمل صندوق بناء السلام الذي يهدف إلى دعم المجتمعات والحكومات المحلية في منع العنف المحتمل. ولا جدال في أنه لا يمكن الحفاظ على السلام الحقيقي والأمن الفعلي والنظام المستقر إلا في مجتمع تسوده العدالة.

وأخيرا، دعونا لا نسمح مرة أخرى بأن يتحقق المثل القائل بأنه عندما ينتهي الوقت المتاح لاتخاذ إجراء ما، ندرك حينئذ للأسف أنه كان بالإمكان اتخاذ إجراء. وسمة السلام هي النبل والإيثار، ولهذا السبب يحتل السلام مكانة في عقول وقلوب الناس الطيبين. ولكي يتحقق السلام، من الضروري أن تعزز المنظمة بقوة لدى شعوب العالم الشعور بالحوكمة الحقيقية ووجود عقد اجتماعي متجدد قائم على الثقة والاندماج والعيش معًا في إطار القيم.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أننا قد بدأنا للتو المرحلة غير الرسمية من العمل على استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025، يجب أن نغتنم الفرصة ونعمل بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لوضع رؤية مشتركة لمستقبل بناء السلام. وبناء على ذلك، بالإضافة إلى تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات تعتبرها بولندا ذات أهمية خاصة.

أولاً، نعتبر أنه من المهم زيادة الوعي بقيمة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد أثبتت لجنة بناء السلام، التي تفخر بولندا بعضويتها، قيمتها في منع تصعيد النزاعات. ومع ذلك، غالباً ما تمر هذه النجاحات دون أن يلاحظها أحد. وتدعو الحاجة إلى استراتيجيات تَواصُل محسّنة لإظهار الأثر الإيجابي للجنة بناء السلام وتشجيع المزيد من الاستثمار في جهودها الوقائية. ومن خلال تسليط الضوء على قصص النجاح، يمكن للجنة بناء السلام أن تحظى بدعم أكبر وأن تعزز مكانتها كشريك مهم لمجلس الأمن وأداة حيوية لبناء السلام العالمي.

ثانياً، من المهم تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام فيما يتعلق بمجلس الأمن. ولتحقيق السلام الدائم ومنع تجدد النزاعات بشكل فعال، نعتقد أن تعميق التعاون من خلال الاستفادة من خبرة لجنة بناء السلام في التعافي بعد انتهاء النزاع أمر بالغ الأهمية. ويمكن لمجلس الأمن تعزيز قدرته بشكل كبير في هذه المجالات من خلال هذا التعاون. وفي الوقت الحالي، تقدم لجنة بناء السلام مشورة مكتوبة بشأن حالات النزاع المحتملة، ولكن عدم وجود متابعة يترك مجالاً لعدم اليقين. إن وضع بروتوكولات تواصل واضحة، بما في ذلك آليات تقديم التعليقات، من شأنه أن يكفل حصول مجلس الأمن على أَفْيَد المعلومات وتحسين نهج لجنة بناء السلام لدعم جهود منع نشوب النزاعات بشكل أفضل.

ثالثًا، وأخيراً، من المهم جدًا تعبئة المزيد من الموارد. ونثني على قرار استخدام الاشتراكات المقررة لتمويل أنشطة صندوق بناء السلام. ومع ذلك، فإننا نقر بأن مصادر التمويل المقررة يجب أن تكون مكملة للتبرعات وآليات التمويل المبتكرة وليس بديلاً عنها. لذلك تدعو الحاجة إلى مزيد من النقاش حول أفضل السبل للاستفادة من أوجه التآزر بين الاستثمار العام والخاص لزيادة الدعم لمبادرات بناء السلام والحفاظ عليه.

وإدراكاً منا أن الأفعال أبلغ من الأقوال، فإننا نزيد دعمنا لجهود بناء السلام بشكل كبير. ونحن نزيد مساهمتنا في صندوق بناء السلام إلى 000 100 دولار هذا العام، أي بزيادة تقارب ثلاثة أضعاف التزاماتنا السابقة. ويعكس هذا الاستثمار الكبير إيماننا بأن المساهمات الملموسة ضرورية لتحقيق السلام الدائم.

وفي الختام، دعونا لا ننسى التكلفة المدمرة للنزاع. ويجب علينا إعطاء الأولوية للتدابير الوقائية والاستثمار بكثافة في بناء السلام. هذه هي الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق سلام دائم وعالم خالٍ من العنف.

السيدة لورسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

نجتمع اليوم بينما تفصلنا بضعة أشهر فقط عن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي نأمل أن يكون فرصة مناسبة لتنشيط تعددية الأطراف وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولايتها. ويؤدي هيكل

الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، دوراً حاسماً في هذا الصدد، حيث يدعم فرص السلام من خلال المبادرات ذات الطابع المحلي والتييتم تولي زمامها على المستوى الوطني.

وإذ نتفاوض بشأن ميثاق المستقبل وشرعنا في عملية استعراض لهيكل بناء السلام، ما فتئت بلدان الشمال الأوروبي على استعداد للاستماع إلى وجهات نظر وآراء الدول الأكثر هشاشة والمتضررة من النزاعات، من أجل إبقاء احتياجاتها في صميم العملية. من الواضح أن الطلب على دعم الأمم المتحدة في هذا المجال لا يزال مرتفعاً. ونرى ذلك عندما يتجاوز الطلب على الدعم من خلال صندوق بناء السلام الموارد المتاحة وعندما تأتي بلدان جديدة إلى لجنة بناء السلام لمناقشة الأولويات الوطنية لبناء السلام.

وللمضي قدماً، تود دول الشمال الأوروبي تقديم التوصيات الخمس التالية.

التوصية الأولى هي الاستثمار في السلام. من الأهمية بمكان أن نضمن تمويلاً كافياً وقابلاً للتنبؤ ومستداماً لبناء السلام، لا سيما من خلال صندوق بناء السلام، الذي لا يزال بحاجة إلى تبرعات كبيرة. ومن الإنصاف القول بأن كل سنت يتم استثماره في المنع يوفر الكثير من الدولارات في مجال إدارة النزاعات.

والتوصية الثانية هي إعطاء الأولوية للمنع. فمن أجل الحفاظ على السلام وتجنب المزيد من التصعيد والأزمات، يجب أن نعطي الأولوية للمنع. إن الأمم المتحدة في وضع جيد لدعم القدرات الوطنية في مجال استراتيجيات السلام والمنع.

والتوصية الثالثة هي الشراكة مع المجتمع المدني. لكي يكون السلام مستداماً، يجب أن يكون بقيادة محلية وراسخا على الصعيد المحلي. إن مشاركة منظمات المجتمع المدني والحوار بين تلك المنظمات والأمم المتحدة بشأن بناء السلام أمران أساسيان.

والتوصية الرابعة هي تعزيز الإدماج. يجب علينا تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، بما في ذلك من خلال وجود ممثلات في مداولات لجنة بناء السلام؛ وتسريع تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن؛ وضمان أن يستند استعراض هيكل بناء السلام إلى أصوات الشعوب والبلدان المتضررة.

والتوصية الخامسة والأخيرة هي تعزيز النُهج المتسقة. يجب أن نزيد من الاستفادة من إمكانات لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في سياق العمليات الانتقالية، وفي بناء السلام البيئي، وفي العدالة المناخية، وفي الجمع بين كيانات منظومة الأمم المتحدة.

ليس من السهل بناء السلام ومنع نشوب النزاعات العنيفة. لذلك، من المهم أن نعمل بشكل مشترك. وتعددية الأطراف، وفي صميمها الأمم المتحدة، أمر أساسي. وترى بلدان الشمال الأوروبي النتائج المهمة التي حققها صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام وهي على استعداد للتعاون في تعزيز هيكل بناء السلام بشكل أكبر.

السيد غايسلر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود مرة أخرى أن أهنئ كرواتيا، رئيسة لجنة بناء السلام في العام الماضي، على الدورة السنوية الناجحة تماما للجنة بناء السلام لعام 2023. إنه لشرف وسعادة كبيرة لنا أن كنا أحد نواب رئيس اللجنة. ومما يشجع ألمانيا أيضا الرئيسة الحالي للجنة بناء السلام، البرازيل، وقيادتها القوية والتزامها بمواصلة السير على طريق تعزيز تأثير اللجنة وإبراز دورها وتمهيد الطريق لإجراء استعراض طموح لهيكل بناء السلام.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي وتود أن تثير النقاط الإضافية الثلاث التالية.

أولاً، على الرغم من اقتصار دورها على تقديم المشورة ومد الجسور ومحدودية وصولها إلى خدمات المؤتمرات، إلا أن لجنة بناء السلام أثبتت نفسها كمنتدى للأمم المتحدة متزايد الأهمية وذو توجه عملي. ويتزايد عدد الدول الأعضاء من جميع مناطق العالم التي تتواصل مع اللجنة وتلتمس مشورتها أو تتبادل خبراتها، ويتزايد ذلك على أعلى المستويات الحكومية. يجب أن نقر بذلك من خلال تزويد لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام بالموارد والوسائل الكافية.

ثانياً، من أجل تحقيق توقعات الدول الأعضاء التي تتعامل مع لجنة بناء السلام وتقدم نهجها الوطنية للمنع وبناء السلام، نحتاج إلى زيادة تأثير اللجنة في الميدان وضمان وجود صلة مباشرة بقدر أكبر بين الدعم السياسي الذي تقدمه اللجنة والحصول على الموارد المالية. في العام الماضي، ترأست السفيرة ليندرتس أول اجتماع رسمي للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مع المجلس الاستشاري للصندوق. وقد عرض العديد من المستفيدين من صندوق بناء السلام أهدافهم وإنجازاتهم في مجال بناء السلام في إطار لجنة بناء السلام منذ ذلك الحين. وينبغي أن نواصل تعزيز الروابط بين اللجنة والصندوق، مع ضمان استمرار مرونة صندوق بناء السلام. كما كان عام 2023 هو عام إنشاء المركز المعني بأثر بناء السلام الجديد التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وسنستمر في دعم عمل المركز ونأمل أن يضطلع بدور ريادي في مساعدتنا على فهم الحلول الناجعة وإحداث تغيير إيجابي في الميدان.

ثالثًا، وكجزء من قصة نجاح لجنة بناء السلام، يستمر الطلب على تمويل بناء السلام في الازدياد. ونحن بحاجة إلى العمل المشترك على ضمان التمويل الكافي لصندوق بناء السلام وتطوير سبل جديدة لتوليد موارد إضافية لبناء السلام. لقد كان تقديم الاشتراكات المقررة خطوة مهمة جدا، مما يشير إلى التزامنا المشترك في إطار الأمم المتحدة ببناء السلام. ومع ذلك، فقد تجاوزت الزيادة في الطلب بالفعل المبلغ الملتزم به. وقد ساهمت ألمانيا حتى الآن طواعيةً بأكثر من 300 مليون دولار في صندوق بناء السلام وستواصل القيام بذلك. ومع ذلك، ونظراً للطلب المتزايد، سيتعين توسيع قاعدة المانحين لصندوق بناء السلام.

وبنفس القدر من الأهمية، يجب توفير مصادر تمويل جديدة لاستكمال الأثر التحفيزي لصندوق بناء السلام. وقد أطلقت ألمانيا بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مبادرة الاستثمار من أجل السلام. وتسعى هذه المبادرة إلى دمج استثمارات القطاع الخاص من مؤسسات التمويل الإنمائي مع أموال المانحين، بحيث تعود تلك الاستثمارات بالنفع على السلام وبناء السلام. ونحن نشجع الشركاء على الانضمام إلى المبادرة.

وفي الختام، سيعطي ميثاق المستقبل زخماً جديداً لسعينا لجعل جهود الأمم المتحدة لبناء السلام أكثر تأثيراً واستدامة. وسيكون استعراض هيكل بناء السلام فرصة حاسمة لتفعيل تلك القرارات. فمن منع نشوب النزاعات إلى المراحل الانتقالية في عمليات الأمم المتحدة للسلام، نحتاج إلى هيكل قوي لبناء السلام يضمن الاتساق بين الشركاء والبرامج ويعزز تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني بشكل يشمل الجميع. وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد للقيام بدور نشط في دعم الجهود المبذولة في هذا الصدد وعمل لجنة بناء السلام في المستقبل.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية المشتركة المخصصة لعرض تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السابعة عشرة (A/78/765) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/78/779). وأود أن أشيد إشادة حارة وخاصة برئيس اللجنة، السفير سيرجيو فرانسا دانيزي، ممثل البرازيل، على قيادته الرائعة والملتزمة والمتميزة. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة على جهودهم المتواصلة في تعزيز بناء السلام والحفاظ على السلام في سياقاتهم الجيوسياسية الخاصة.

لقد حققت لجنة بناء السلام، كملتقى دبلوماسي يجمع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية، سلسلة من النجاحات الملحوظة، وبالتالي أصبحت الآن طرفا فاعلا أساسيا في الأمم المتحدة، وتعمل بلا كلل من أجل تعددية أطراف أكثر فعالية واستباقية وعهد جديدمن أجل السلام.

في عام 2023، بذلت اللجنة جهوداً كبيرة، بما في ذلك عقد أكثر من 20 اجتماعاً وإجراء أربع زيارات ميدانية وإصدار 49 وثيقة ختامية وتقديم 16 رأيا استشاريا لمجلس الأمن، بالإضافة إلى مشاركتها في 10 سياقات قطرية محددة في مناطق مختلفة. وفي إطار التزامها بتعزيز عالمية السلام وبناء السلام، عملت اللجنة مع البلدان التي تسعى جاهدةً لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وقد ركزت مبادراتها على مشاركة قصص النجاح وأفضل الممارسات، بهدف النهوض

بالحوار السياسي؛ وتعزيز مؤسسات الحوكمة؛ والاستثمار في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن؛ ومواصلة تشجيع مشاركة كل من النساء والشباب في عمليات صنع القرار بوصفهم أطرافا فاعلة رئيسية في التغيير، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، حسب الحاجة.

كما شجعت لجنة بناء السلام على الإشراك المنهجي للقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في اجتماعاتها، نظراً لأهمية الاستثمار في التنمية المستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والهشاشة. ونهنئ اللجنة على هذا التطور الجديد. وتُعزى إنجازات اللجنة أيضًا إلى العمل البنّاء والجدير بالثناء الذي قام به مكتب دعم بناء السلام، الذي سعى إلى تعزيز الشراكات مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام، وتحديدًا من خلال إطلاق أول حوار بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بشأن بناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وقد كان لذلك أثر إيجابي ملموس على بناء السلام على أرض الواقع.

وتظل المملكة المغربية ملتزمة بجعل بناء السلام حافزاً حقيقياً من أجل الأمن والتنمية في إطار الأمم المتحدة من خلال التعاون الإقليمي والدولي ومن خلال تعزيز تعددية الأطراف المنصفة والمزدهرة لصالح الجميع. وبصفتنا رئيسًا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، نسعى إلى دعم جهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، تحت قيادة الرئيس توادیرا، من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019، وخريطة طريق لواندا المشتركة، والتي تظل أساسية لترسيخ الاستقرار والتغلب على التحديات المتعلقة بالأمن.

وفي هذا الصدد، نقوم بمبادرات مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى لجمع الأموال اللازمة لسد الفجوة التمويلية لتنظيم الانتخابات المحلية – وهي أول انتخابات تُجرى في البلد منذ عام 1988. وستكون هذه خطوة حاسمة لتعزيز المكاسب الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أشكر السيدة سبيهار، الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، على تعاونها، وقبل كل شيء، على الاجتماع الذي عقد الأسبوع الماضي لتنظيم النهج الثلاثي بين مكتب دعم بناء السلام ورئيس التشكيلة والبلد المضيف للبلدان التي يمكن أن تسهم في تمويل الانتخابات المحلية. وأود أن أشكر السيدة سبيهار وموظفيها.

كما أننا ملتزمون بدعم الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى لإحداث نقلة نوعية من أزمة طال أمدها وتقديم مساعدة إنسانية بحتة في البلد إلى الاستثمار المستدام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل. ومن خلال هذه المشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى، يضطلع صندوق بناء السلام بدور مهم وحاسم في العلاقات بين القبائل وضمان حصولها على مكاسب السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة المصالحة بين المجتمعات المحلية والقبائل ومختلف الفئات السكانية.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الجمعية العامة بإنشاء صندوق بقيمة 50 مليون دولار ابتداءً من عام 2025، على أساس الاشتراكات المقررة الإلزامية لصندوق بناء السلام، من أجل ضمان تمويل أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به لهذه المشاريع (القرار 257/78). ويفتخر المغرب بمساهمته في هذا القرار، وفوق كل شيء، بكفاحه من أجل تأمين التمويل اللازم. وتوفر الخطة الجديدة للسلام خريطة طريق قيّمة للاستثمارات السياسية والمالية في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وبناء القدرات الوطنية والبنية التحتية للسلام.

ولذلك من الأهمية بمكان التأكيد على الروابط الوثيقة بين منع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة، وهما أمران مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. ونأمل أن يتيح لنا استعراض هيكل بناء السلام في عام 2025 وضع أساليب عمل مبتكرة للجنة والارتقاء بتكوينها وقدراتها على الدعم حتى تتمكن من بناء هيكل أمن جماعي أكثر فعالية والوفاء بالمهام الموكلة إليها على أفضل وجه. ونحن على ثقة بأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل سيكون فرصة لتأكيد ما حققته لجنة بناء السلام من تقدم وتطور في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام في المناطق والبلدان التي مزقتها النزاعات والتوترات الداخلية.

السيد غاوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد المناقشة السنوية المشتركة اليوم. كما أشكر الأمين العام ولجنة بناء السلام على تقريريهما (A/78/779 و A/78/765، على التوالي).

خلال المناقشة المشتركة في العام الماضي، كان الكثير منا لا يزال يشدد على الحاجة الملحة للحصول على تمويل من الاشتراكات المقررة. إننا نهدف إلى ضمان تمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به. وقد أصبح هذا الهدف الآن حقيقة واقعة: سيتم توفير 50 مليون دولار سنوياً في شكل تمويل مقرر لصندوق بناء السلام. وعلى الرغم من أن توصية الأمين العام كانت بتقديم 100 مليون دولار، إلا أنها لا تزال مساهمة كبيرة يمكن أن تزيد في المستقبل. لا يزال الصندوق أحد مصادر التمويل الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. ومع ذلك، ومع زيادة الطلب من جانب الدول وانخفاض المساهمات، وصلت السيولة في صندوق بناء السلام إلى أدنى مستوى لها منذ إنشائه. وفي ضوء هذه الصعوبات المالية، تنظر الجزائر في تقديم مساهمة طوعية للصندوق. وندعو الآخرين إلى أن يحذو حذونا.

ونثني على الإنجازات التي حققتها لجنة بناء السلام خلال دورتها السابعة عشرة، مثل تزايد عدد البلدان التي تتعاون مع اللجنة. تؤكد هذه الزيادة على قدرة اللجنة على بناء الجسور، وهي قدرة لم يتم استغلالها بعد بكامل إمكاناتها. ونشجع لجنة بناء السلام على مواصلة إقامة علاقات أوثق مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. يمكن لمثل هذا التعاون أن يخلق تآزراً كبيراً ويزيد من الموارد المخصصة لبناء السلام.

ونحن نثني على كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام لوضعهما المرأة والسلام والأمن في صميم عملهما. وقبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أقول إننا يجب أن نغتنم فرصة مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام 2025 للنهوض بخطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام. لقد أظهرت اللجنة والصندوق أنهما قادران على إحداث فرق إيجابي في حياة الآلاف، إن لم يكن الملايين، من الأشخاص المتضررين من النزاعات في جميع أنحاء العالم. ولذلك ينبغي تعزيز دوريهما. أخيرا، أود أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس لجنة بناء السلام، السفير فرانسا دانيزي ممثل البرازيل، ولنائبي الرئيس، كرواتيا وكينيا، على عملهم الممتاز حتى الآن هذا العام.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد كينيا بلجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على مبادراتهما وأنشطتهما الفعالة خلال العام المنقضي. إن المبادرات التي نفذتها لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام خلال العام قيد الاستعراض تثبت جدوى تنفيذ المشاريع ذات الأثر الإيجابي الواضح والملموس في مجال منع نشوب النزاعات والمصالحة وتمكين المجتمعات المحلية.

وينوه وفد بلدي بالأثر الكبير الذي تحدثه النوافذ الثلاث ذات الأولوية لصندوق بناء السلام، والمتمثلة في دعم النُهج الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية وتيسير عمليات الانتقال وتشجيع الإدماج من خلال تمكين النساء والشباب. فهذه الجهود محددة الأهداف تُمكن من التركيز على المسائل الأساسية وما زالت تحقق نتائج ملموسة في الميدان.

ونعرب عن تقديرنا للجنة بناء السلام على نهوضها بعملها في المجالات السبعة ذات الأولوية المحددة، مما أسفر عن أعمال مجدية على الصعيدين القطري والإقليمي، فضلا عن معالجتها لمسائل شاملة ومواضيعية. ونثني كذلك على لجنة بناء السلام على تعزيز دورها الاستشاري حيث توفر توجيها بالغ الأهمية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

إن ارتفاع الطلب على مساعدة صندوق بناء السلام ليس بالأمر المفاجئ، فقد ازدادت فعالية مبادرات بناء السلام، مما اجتذب مزيدا من الطلبات من الحكومات والمنظمات والمجتمعات المحلية. ويسُر كينيا ملاحظة أن المساعي الرامية إلى الحصول على تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به لبناء السلام تؤتي ثمارها تدريجيا بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة 76/302 والقرار اللاحق 78/257، اللذين يتيحان استخدام الاشتراكات المقررة في أنشطة بناء السلام اعتبارا من عام 2025. وينبغي مع ذلك

ألا تنفي المساهمة المتواضعة المقترحة من الاشتراكات المقررة أهمية وضرورة تقديم الدول الأعضاء تبرعات لصندوق بناء السلام.

ترحب كينيا بالتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام الرامية إلى زيادة فعالية لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وتود التركيز على المجالات الثلاثة التالية:

المجال الأول هو تنسيق عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مع مبادرات بناء السلام الأخرى على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بهدف تحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة فيما يتعلق بالجهود المبذولة. وينبغي أن يكون هذا التنسيق متسقا ومترابطا مع نهج التمويل المبتكر؛ كما ينبغي أن يُصمم التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية والإنمائية الدولية بحيث يكمل عمل صندوق بناء السلام ويدعمه.

ويتعلق المجال الثاني بأهمية تعزيز امتلاك زمام الأمور على الصعيدين الوطني والإقليمي. فالحكومات الكفؤة والشرعية جهات فاعلة لا غنى عنها في مجال بناء السلام والحفاظ عليه. وحريٌّ بلجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أن يرسخا هذا المفهوم في برامجهما ومنهجياتهما، مع كفالة أن تكون جهودهما مصممة لدعم لقدرات الوطنية وتعزيزها. كما ينبغي للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أن يستجيبا للمنظمات الإقليمية التي غالبا ما تكون، بسبب قربها من الأزمات، في وضع أفضل لمعالجتها بفعالية. وفي هذا الصدد، نرحب بتعزيز الشراكة بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

أما المجال الثالث فيتعلق بضرورة كفالة أن يظل الهدف الرئيسي لمشاريع بناء السلام هو تيسير تحقيق السلام المستدام. ويجب أن يكون هناك وعي شديد في مساعي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بالضرورة الملحة لتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون هذه الجهود موجهة نحو بناء مجتمعات قادرة على الصمود والحد من خطر تجدد النزاعات. ومن خلال إيلاء الأولوية للاستقرار والتنمية في الأجل الطويل، يمكن للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كفالة ألا تلبي مبادراتهما الاحتياجات العاجلة فحسب، بل أن ترسي أيضا الأساس لسلام وازدهار دائمين.

في الختام، أؤكد من جديد التزام كينيا الثابت بجهود بناء السلام والحفاظ عليه ودعمها للجهود المبذولة في هذا الصدد، ليس تلك التي تبذلها الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا المنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية والجهات من غير الدول، وكذلك كل بناة السلام.

السيد محمود (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أتقدم بالتهنئة للسفير سيرجيو فرانسا دانيزي، الممثل الدائم للبرازيل والرئيس الموقّر للجنة بناء السلام، على قيادته الاستثنائية طوال فترة ولايته خلال عام 2024. ونود أيضا أن نشكر السفير إيفان سيمونوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا، على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال رئاسته للجنة في عام 2023. سعادة السفير سيرجيو، لقد كان لتفانيكم الثابت وخبرتكم العميقة دور محوري في تعزيز قدرات اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق بوظائفها بالغة الأهمية المتمثلة في مد جسور التواصل وإسداء المشورة المدروسة وتيسير المناقشات الجوهرية.

خلال الدورة السابعة عشرة، قطعت اللجنة شوطا كبيرا في النهوض بولايتها. فبفضل الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية، تمكنا من التعامل مع حالات نزاع وما بعد انتهاء نزاع معقدة بهدف إرساء سلام دائم. وعزز عملنا في مختلف البلدان المفهوم القائل بأن بناء السلام ليس مسعى "واحدا يناسب الجميع"، بل إنه يتطلب حلولا مصممة خصيصا حسب الحالة، حلولا تحترم النسيج الثقافي والاجتماعي والسياسي الفريد للمجتمعات المختلفة.

وبينما نستعد لبدء الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام لعام 2025، ينجذب ضميرنا الجمعي نحو تحسين منهجياتنا وترسيخ التزامنا بما يتسق مع الطموحات التي حددتها الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل، بالإضافة إلى تعزيز فعالية لجنة بناء السلام استنادا إلى الجهود التي بُذلت خلال الدورة السابعة عشرة.

وفي هذا الصدد، ترى مصر أنه ينبغي لنا أولا بلورة مفهوم أكثر شمولا للسلام يتجاوز الأطر المعتادة، ليشمل منع نشوب النزاعات

ومعالجة الأسباب الجذرية لها، بما في ذلك التفاوتات الاقتصادية، وتوطيد نظم السلام والأمن والتنمية معا. وفي هذا السياق، قد يتطلب تنفيذ استراتيجية لبناء السلام تحترم امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني بناء قدرات المؤسسات المحلية وتعزيز الشفافية والمساءلة وتقديم الدعم لإصلاح قطاعي العدالة والأمن. ويجب تحقيق التوازن بين الاحتياجات العاجلة التي يتطلبها بناء السلام والأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، مع مراعاة أنه لتفعيل امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني، ينبغي للجنة بناء السلام أن تشجع وتدعم مبادرات السلام التي تقودها الدول بنفسها.

ثانيا، من الضروري أن نعترف بالإنجاز الذي حققته الجمعية العامة والمتمثل في تخصيص 50 مليون دولار من التمويل المتأتي من الاشتراكات المقررة لصندوق لبناء السلام، باعتباره معلما رئيسيا في منع نشوب النزاعات. ومع ذلك، يجب ألا نكتفي بهذه الخطوة الأولية. إذ علينا أن نسعى جاهدين إلى البناء على هذا الأساس الأولي من خلال توسيع نطاق مصادر التمويل والبحث عن سبل إضافية للدعم وتعزيز قدراتنا التشغيلية لكفالة استخدام هذه الموارد في منع نشوب النزاعات على نحو فعال. ويمكن للجنة بناء السلام أن تستفيد على نحو أكثر فعالية من إمكانات صندوق بناء السلام، مما يسهم في توظيف الموارد بكفاءة وبطريقة استراتيجية خاضعة للمساءلة. وقد حان الوقت أيضا للتنويه بالجهود الكبيرة التي تبذلها أمانة لجنة بناء السلام، بقيادة الأمينة العامة المساعدة إليزابيث سبيهار وفريقها القدير. إنهم يقومون بعمل رائع.

ثالثا، وجَّه مؤتمر القمة المعني بالمستقبل انتباهنا إلى ضرورة تعزيز تعددية الأطراف، مما يعني توطيد الشراكات بين الجهات الفاعلة الدولية من أجل بناء السلام. وينبغي للجنة أن تسعى بفاعلية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، من خلال الاستفادة من طائفة أوسع من الموارد والخبرات.

رابعا، بات أيضا من الأهمية بمكان إدماج نهج أكثر شمولا للجميع في بناء السلام. وينطوي ذلك على توسيع نطاق الجهود الرامية إلى إشراك النساء والشباب والمجتمعات المحلية في جميع مراحل عمليات السلام. إننا نفعل ذلك في الوقت الراهن ولكننا نحتاج أيضا إلى رفع مستوى الجهود وزيادة مقدارها وسقف طموحاتها.

خامسا، إن الصلة بين بناء السلام وحفظ السلام عنصر أساسي في الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تسوية النزاعات وتحقيق السلام المستدام. وبينما تهدف جهود حفظ السلام إلى وقف العنف والحفاظ على وقف إطلاق النار، تسعى جهود بناء السلام إلى الحيلولة دون تجدد النزاعات من خلال معالجة أسبابها الجذرية وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.

وفي سبيل النهوض بتلك الأهداف، ينبغي إيلاء أهمية كبيرة لاتساق الاستراتيجيات وآليات التمويل وتعزيز تعاون لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن، إلى جانب البحث عن سبل لتحقيق التعاون نفسه مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أخيرا، وإذ نتطلع إلى المستقبل، فلنتخذ الرؤية المشتركة التي انبثقت عن الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل منطلقا لدعم جهود لجنة بناء السلام. فلنشحذ عزيمتنا ونصقل أدواتنا ونجدد شراكاتنا ليس لاجتياز التضاريس المعقدة لبناء السلام في الوقت المعاصر فحسب، بل أيضا لقيادة الركب نحو عصر يتميز بالسلام الدائم والأمن البشري.

السيد دي مرتين توبرانين (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد مناقشة اليوم المشتركة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/78/765) وتقرير الأمين العام بشأن صندوق بناء السلام (A/78/779).

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

تأتي عملية استعراض هيكل بناء السلام في وقت عصيب بسبب انعدام الثقة بين الدول الأعضاء وصعوبة تحقيق التقارب. ومع ذلك، علينا اغتنام هذه الفرصة وإيجاد قاسم مشترك بشأن بعض العناصر الأساسية التي يتيسر التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأنها.

أولا، ثمة طابع عالمي لمسألة منع نشوب النزاعات يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ثانيا، أشدد هنا على أهمية استراتيجيات المنع على الصعيد الوطني. ثالثا، أبرز ضرورة تخصيص مزيد من الموارد المالية لدعم جهود بناء السلام. يمكن أن تشكل نقاط البداية هذه الأساس لاستعراض هيكل بناء السلام.

إن الخطة الجديدة للسلام، والمفاوضات الجارية بشأن ميثاق المستقبل، وفكرة منع نشوب النزاعات في حد ذاتها، مسائل تشير جميعها إلى دور أقوى للجنة بناء السلام نظرا لقدرتها على تحليل الحالة السائدة في الميدان وتحديد الأسباب المحتملة لاندلاع النزاعات. لكن المفهوم الأساسي لمنع نشوب النزاعات يجب تنفيذه بحكمة، بما يحترم مبدأ امتلاك زمام عملية بناء السلام على الصعيد الوطني وكل مسار معين ما نحو تحقيق السلام.

أما فيما يتعلق بأساليب عمل لجنة بناء السلام، فقد تحقق تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نسأل أنفسنا عما بوسع لجنة بناء السلام أن تفعله لتعزيز تفاعل مجلس الأمن مع المشورة التي تقدمها.

ولتحقيق تلك النقلة النوعية، يجب أن تعكس إرشادات لجنة بناء السلام ومشورتها بشكل كامل التفاعلات السابقة مع الدول المعنية. فبدءًا من إدارة اجتماعات لجنة بناء السلام إلى الوثائق الختامية التي نقرها، يجب أن نحترم حقا المواقف والتطلعات التي تعرب عنها البلدان التي تخاطب لجنة بناء السلام، بما في ذلك المسائل التي قد تنطوي على حساسية، مثل تغيّر المناخ. فبهذه الطريقة وحدها سيتسنى للجنة أن تحترم حقا مبدأ امتلاك زمام عملية بناء السلام على الصعيد الوطني، وأن تسهم في صياغة عقد اجتماعي جديد يمتد عبر الأجيال.

وفيما يخص تمويل بناء السلام، تعتبر إيطاليا قرار تمويل صندوق بناء السلام من الاشتراكات المقررة، مع الاستمرار في تقديم التبرعات، خطوة لا رجعة فيها. ولهذا السبب، فإن إيطاليا، التي تدافع بقوة عن استخدام التمويل المتأتي من الاشتراكات المقررة لبناء السلام، قد ضاعفت أيضا في الوقت نفسه مساهماتها الطوعية لصندوق بناء السلام. كما نرحب بالمبادرات الحالية التي تهدف إلى قياس أثر مبادرات بناء السلام.

تعليقي الأخير يتعلق بالمقرر الذي اتُخذ مؤخرا والذي يقضي بتوجيه دعوة دائمة إلى الاتحاد الأفريقي للمشاركة في اجتماعات لجنة بناء السلام. ما فتئت إيطاليا تدعو إلى اعتماد ذلك المقرر، ونرحب بذلك بارتياح كبير. فمشاركة الاتحاد الأفريقي في اجتماعات لجنة بناء السلام تتماشى مع أهداف اللجنة وستجلب قيمة مضافة من جهة فاعلة رئيسية. إننا نتطلع إلى العمل معا في لجنة بناء السلام.

السيد سيسنيروس تشافيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نتوجه بالشكر إلى الرئيسين السابق والحالي للجنة بناء السلام، وكذلك الأمينة العامة المساعدة إليزابيث سبيهار على إعداد وعرض التقرير (A/78/765) عن أنشطة لجنة بناء السلام. ونحيط علما بالمرفق المتعلق بأساليب عمل اللجنة، الذي يتضمن توصيات بشأن إدخال تحسينات تستحق إجراء تحليل وافٍ لها.

ترى المكسيك أن لجنة بناء السلام أداة رئيسية في تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال المنع والإسهام في بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع. إنها إحدى أكثر مبادرات إصلاح الأمم المتحدة اكتمالا وأهمها، ويجب علينا تسخير كامل إمكاناتها. وعليه، ينبغي أن يكون للجنة بناء السلام دور أكبر في تقديم المشورة والمشاركة في وضع استراتيجيات بناء السلام وتنفيذها، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية. بل إن عملها يجب أن يمتد ليشمل حتى البلدان التي ليست ضمن برنامج عملها في الوقت الحالي.

علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تعزز اللجنة دورها التنسيقي وعلاقتها مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة، بهدف تعزيز الاتساق الداخلي على نطاق المنظومة. فذلك الاتساق ضروري لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات بنجاح. وفي هذا الصدد، نرحب بمقترح الأمين العام الوارد في خطته الجديدة للسلام المتمثل في تعزيز دور لجنة بناء السلام.

ونظرا لأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام سيُجرى في العام المقبل، تود المكسيك إبراز أربع أولويات لهذه العملية.

تتمثل الأولوية الأولى في التشجيع على تعزيز التآزر بين المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تحسين فعالية استراتيجيات بناء السلام، بما يتيح إعادة بناء النسيج الاجتماعي والاستجابة لمصالح المجتمعات والحكومات المضيفة.

وتتمثل الأولوية الثانية في إعادة التأكيد على دور لجنة بناء السلام في تقديم المشورة الاستباقية والمستمرة، والأهم من ذلك، المشورة الفنية بشأن الجوانب التي قد تؤثر على المسائل المتعلقة بالأمن والتنمية. وينبغي أن يشكل ذلك جزءا من نهج وقائي أوسع نطاقا يكمل الأدوات الأخرى للمنظمة، مثل البعثات السياسية الخاصة.

وتتعلق الأولوية الثالثة بتشجيع المنظمات الإقليمية على الاستفادة من الدبلوماسية الوقائية ومن نُهُج الإنذار المبكر وآلياته.

أما الأولوية الرابعة والأخيرة فتتمثل في تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تسهم في مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة في الوساطة وتسوية النزاعات.

وبما يتسق مع الأهمية التي توليها المكسيك لبناء السلام، سيشارك وفد بلدي بفاعلية في المناقشات بشأن استعراض هيكل بناء السلام في العام المقبل. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون خلال تلك المفاوضات حتى يمكننا زيادة فاعليتنا في العمل على منع نشوب النزاعات وتهيئة الظروف المواتية التي تفضي إلى التنمية والحوكمة والإدماج مما يكفل كسر دورات العنف وإرساء أسس متينة لتحقيق السلام المستدام.

السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): إن وضع المنع في صلب جهود الأمم المتحدة والاستثمار سياسيا وماليا في بناء السلام والحفاظ على السلام أمر مُلح وأساسي للنهوض بمجتمعات عادلة وشاملة للجميع يعمّها السلام.

نشكر رئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد هذه المناقشة العامة المشتركة ونرحب ببيان رئيس لجنة بناء السلام، وكذلك بالتقريرين اللذين أعدا لكي تنظر الجمعية العامة في هذا البند المهم من جدول الأعمال (A/78/765 و A/78/779).

في ظل التحديات الهائلة المتمثلة في جعل السلام حقيقة واقعة لملايين الأشخاص المتضررين من العنف والنزاع، نشيد بدور اللجنة التي تضطلع بمهام بالغة الأهمية في مجال تقديم المشورة والتواصل وعقد الاجتماعات دعما لجهود بناء السلام وحفظ السلام. فطوال عام 2023، أثبت عملها الذي يغطي 10 أقاليم ويتناول مجموعة متنوعة من المواضيع الشاملة جدواه ودوره المتزايد الأهمية داخل المنظمة. ونعرب عن تقديرنا لاتساع النطاق الجغرافي لعمل اللجنة وتعاونها المستمر، منذ إنشائها، مع 31 بلدا ومنطقة مختلفة.

ونشيد أيضا بعمل اللجنة في مجال تعزيز أوجه التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة، أخذا في الحسبان أنها قدّمت المشورة في أكثر من 20 مناسبة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2023. وفي السياق نفسه، فإن دورها في تحسين التنسيق بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، سواء في الميدان أو في مقر الأمم المتحدة، وكذلك بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والإنمائي وإحلال السلام، يظل أساسيا لتعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وزيادة تأثير مبادرات السلام.

إن مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة أمر بالغ الأهمية في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام. ونحن نشيد بدمج وجهات نظر وأولويات بناة السلام من النساء في الأنشطة القُطرية والإقليمية والمواضيعية للجنة. ونحث اللجنة على الاستمرار في مراعاة هذه الاعتبارات فيما تقدمه من بيانات إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كما نشجع اللجنة على مواصلة الدعوة إلى اضطلاع الشباب والمنظمات الشبابية بدور أساسي في الحفاظ على السلام، وتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

أما عن مسألة تعزيز اللجنة، فمن الضروري كفالة تمثيل جميع المجموعات الإقليمية في هيكلها العام تمثيلا متنوعا ومنصفا. وينبغي

أيضا أن تظل اللجنة منتدى لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة في مجال بناء السلام. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية مساهمات البلدان التي مرت بتجربة التعافي بعد انتهاء النزاع، على نحو ما ينص القرار التأسيسي للجنة (القرار 180/60).

إننا نقدر التوصيات الرامية إلى تحسين كفاءة اللجنة وفعاليتها، الواردة في مرفق التقرير (انظر A/78/765). وبما يتماشى مع أهمية تعزيز حضور لجنة بناء السلام، يسرنا أن لجنة الإعلام وافقت في أيار/مايو على وضع استراتيجية تواصل بشأن اللجنة وزيادة التعريف بعملها بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نعيد التأكيد على توصية نرى أنها بالغة الأهمية. نحث الدول الأعضاء الدول الأعضاء على إبلاغ الأجهزة التي تمثلها بأنشطة اللجنة التي تتماشى مع برامج عملها. ففي سياق قيامنا بذلك لا نسلط مزيدا من الضوء على اللجنة فحسب، بل نوضح أيضا تأثيرها وأهميتها داخل المنظمة.

إن الأهمية البالغة لأنشطة اللجنة تؤكد الحاجة الملحّة إلى تخصيص موارد إضافية لها. وسيتيح لنا ذلك الاستجابة بفعالية للطلب المتزايد على دعم البلدان والمناطق.

إن ترشّحنا لعضوية اللجنة، الذي سيتم التصويت عليه في الجمعية العامة خلال دورتها الثمانين، يجسد رغبتنا في الإسهام إسهاما كبيرا في تلك الجهود العالمية.

ندرك أن الطلب على دعم بناء السلام قد ازداد في سياق الأزمات الحادة. في كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذت الجمعية العامة قرارا بالغ الأهمية، يتمثل في اعتمادها القرار 257/78 لتمويل صندوق بناء السلام، وذلك استجابة لطلب الأمين العام في آذار/مارس 2022. ويبرز هذا القرار، إلى جانب القرار 305/76، الحاجة إلى مواصلة الاستثمار في السلام باعتباره ركيزة أساسية من ركائز عمل الأمم المتحدة.

يؤدي الصندوق دورا فعّالا في السلفادور. إنه يقوم بدور مهم في دعم جهود بناء السلام ويسهم إسهامات مهمة في تعزيز المؤسسات الوطنية ووضع السياسات العامة وتعزيز العدالة الانتقالية وتوفير فرص عمل لائقة وإعادة الإدماج في المجتمع، وذلك ضمن مجالات أخرى. لقد كان إسهامه كبيرا في تعزيز الإدماج من خلال تمكين النساء والشباب في السلفادور، مع تنفيذ مبادرات تهدف إلى تعزيز مشاركتهم في عمليات صنع القرار المتعلقة بمنع العنف والتعايش المجتمعي وتوسيع الحيز المدني على المستوى المحلي. بالإضافة إلى ذلك، كان للصندوق دور أساسي في تعزيز المبادرات عبر الحدود التي تعالج الديناميات المعقدة للتنقل البشري. لقد ساهمت تلك المبادرات في تيسير الإدماج السلمي والمستدام لكل من المهاجرين والمجتمعات المضيفة لهم.

ونعرب عن تقديرنا للدعم الذي تقدمه الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، حيث كانت جهودها أساسية في تعزيز هذه المبادرات في بلدنا. ونؤكد مجددا التزامنا الراسخ بمواصلة كفالة أن تنعكس تلك الإجراءات في إدخال تحسينات كبيرة على نوعية حياة جميع السلفادوريين. وعلاوة على ذلك، نرحب بنتائج تقييم المشاريع التي يمولها الصندوق، التي أسهمت كثيرا في معالجة التحديات التي يواجهها بلدي فيما يتعلق ببناء السلام.

وبينما ندرك الفوائد الواضحة والملموسة للاستثمار في بناء السلام والحفاظ عليه، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار الفجوات الواسعة والتحديات الكبيرة التي تحول دون توفير تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات بناء السلام. ونلاحظ أنه على الرغم من التقدم التنظيمي، سجل الصندوق أدنى مستوى للسيولة في تاريخه. ولذلك نشجع الدول وجميع الجهات الفاعلة على بذل كل ما في وسعها للاستثمار في الوقاية وبناء السلام.

وفي الختام، تؤكد السلفادور من جديد استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في إرساء السلام العادل والدائم للجميع وتوطيده وإدامته.

السيدة زالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بعرض التقريرين عن عمل لجنة بناء السلام (A/78/765) وصندوق بناء السلام (A/78/779) خلال عام 2023، وبعقد جلسة اليوم لمناقشة هذين التقريرين وبناء السلام واستدامته.

وفي هذه المناسبة، نود أن نبدأ بالتذكير بأنه وفقا لديباجة ميثاق الأمم المتحدة، تعهدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب التي جلبت في الماضي أحزانا لا توصف على البشرية. واتفقنا أيضا على أن أحد المقاصد التي حددناها للأمم المتحدة هو صون السلام والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية، اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات التي يتعرض لها السلام وإزالتها. ومع ذلك، شهدنا في العامين الماضيين تصاعدا في النزاعات على المستوى العالمي، بما في ذلك الكارثة الإنسانية غير المبررة في فلسطين التي أدت إلى تآكل المبادئ الأساسية للقانون الدولي والميثاق. ولذلك، يجب على الدول الأعضاء الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة من دون استثناء. وعندما ينجلي الواقع الجاثم وتنشب النزاعات، يجب على الأطراف المعنية احترام قوانين الحرب والمبادئ الإنسانية التي تشكّل أحد أهم إنجازات البشرية. وأي موقف آخر يمثل، ببساطة، عودة إلى شريعة الغاب والهمجية.

وتقدم لجنة بناء السلام، باعتبارها إحدى الهيئات الاستشارية لمنظومة الأمم المتحدة، التوجيهات بشأن القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع المسلح وبالتالي التغلب على العنف وكفالة سيادة القانون. ومن ذلك المنظور، ومع الأخذ في الاعتبار أن الوقاية وبناء السلام جزء من جوهر منظمتنا، تشكّل اللجنة أداة رئيسية متاحة للمجتمع الدولي في السياق العام لخطة السلام – وهي ركيزة أساسية لمنظمتنا. وعلى هذا النحو، يجب أن تحظى اللجنة بالدعم الكامل من الجميع.

وتتقدّم حكومة التغيير بقيادة الرئيس بيترو أوريغو بعزيمة نحو بناء السلام، في إطار نهج "السلام الشامل". فعلى سبيل المثال، نعتمد في الساحة المتعددة الأطراف على العمل المنسق الذي يقوم به مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، من خلال ما تقدّمه من مشورة ودعم وبفضل مشاركة كولومبيا في جلساتها واجتماعاتها. ونود أن نسلط الضوء، على وجه الخصوص، على الاجتماع الذي عقدته اللجنة في 11 تموز/يوليه بشأن كولومبيا، والذي عرض فيه الرئيس بترو أوريغو أولويات الحكومة لبناء السلام، وأطلع أعضاء اللجنة على النجاحات والتحديات على طريق السلام، وكرر تأكيد الطلب الدائم للحصول على دعم دولي لسياسة "السلام الشامل". وتتمتع كولومبيا بدعم شامل من اللجنة لأولوياتها الوطنية المتعلقة ببناء السلام، وتأمل أن يستمر هذا الدعم.

لقد استفادت كولومبيا من جهود لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام اللذين دعما جهودنا من أجل التغلب على العنف وتحقيق المصالحة في كولومبيا. وعمل صندوق بناء السلام في انسجام مع لجنة بناء السلام على الاستفادة من فرص بناء السلام الحاسمة، والربط بين ركائز التنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وبناء السلام. واستثمر الصندوق 291 345 57 دولارا في كولومبيا منذ عام 2014. وفي هذا السياق، وبمساعدة من الصندوق، دعمت منظومة الأمم المتحدة الجهود الملموسة للوفاء بالتزامات الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، فيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين ومبادرات السلام الإقليمية في المناطق ذات الأولوية والعدالة الانتقالية والتمويل الابتكاري للسلام.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام الذي يسلط الضوء على تجربة كولومبيا والدور المحوري للدعم السياسي والتقني والمالي الذي قدمه المجتمع الدولي والمصارف الإقليمية في تعزيز السلام. وستواصل كولومبيا، بفضل خبرتها والدروس التي تعلّمتها، الإسهام في جميع العمليات الرامية إلى تعزيز لجنة بناء السلام، وخاصة الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لهيكل بناء السلام الذي سيُستكمل في عام 2025. ويمكن للجميع أن يستمروا في الاعتماد علينا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. وأود أن أعرب عن امتناني لرئيس ونائبي رئيس لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، على تيسير عمل بناء السلام.

تتغير الأسباب الجذرية للنزاع بتغير سياق كل حالة على حدة، ولا توجد حلول واحدة تناسب الجميع. ولكن تبقى هناك بعض الدروس التي يمكننا التعلم منها والأفكار التي يمكننا مشاركتها. وغالبا ما تكون الأسباب الجذرية متشابكة وينبغي حلها بشكل شامل، بما يضمن الترابط

بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وينبغي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أن يدعم هذه الجهود بشكل متسق من خلال الاستفادة من فرادة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، بما في ذلك أدوارهما في الدعوة إلى الاجتماعات ومد الجسور والتحفيز.

بادئ ذي بدء، أود أن أناقش بعض النقاط المتعلقة بلجنة بناء السلام.

أولا، يجب أن نسعى إلى معالجة التحديات على نطاق جغرافي أوسع. فالعديد من التحديات عابرة للأوطان وعابرة للحدود، مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وندرة المياه والهجرة. ويمكن لأي دولة عضو أو أي منطقة الاستفادة من صلاحية الدعوة إلى الاجتماعات التي تتمتع بها لجنة بناء السلام لكسب الدعم السياسي والمالي من منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الوطنية والتعاون المحتمل بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما يمكن تعزيز الاجتماعات الإقليمية والعابرة للحدود، مثل اجتماعات منطقة الساحل بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب والتطرف العنيف. وأشجع زملائي هنا على زيادة التعاون مع البلدان والمناطق التي يمكن أن تستفيد من الفرص التي توفرها لجنة بناء السلام، من خلال تسليط الضوء على فعالية تلك المنصة.

ثانيا، نرحب باستمرار المشاركات المواضيعية مثل تلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والمرأة والسلام والأمن، ودور التعليم، والعدالة الانتقالية، والتحديات المتعلقة بالمناخ، والوقاية الوطنية. وتأمل اليابان أن ترى المزيد من الأمثلة الجيدة عن الوقاية والإنذار المبكر تُعرض وتُناقش في اجتماعات لجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجنة بناء السلام، في اجتماعاتها المواضيعية، دعوة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، للإسهام بمعارفهم وأفضل ممارساتهم.

ثالثا، نود أن ندعو إلى تعزيز المشاركة بين الجمعية العامة ولجنة بناء السلام في المسائل المتعلقة ببناء السلام. كما ينبغي لنا تعزيز فائدة وتوقيت الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام لدى مجلس الأمن. وبصفتنا منسقا غير رسمي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، نود أن ندعو رئاسات المجلس إلى طلب مشورة لجنة بناء السلام في أقرب وقت ممكن، وأعضاء اللجنة إلى إجراء مناقشات بناءة والتوصل إلى توافق في الآراء في الوقت المناسب. كما يجب على كل عضو من أعضاء المجلس النظر في كيفية تجسيد المشورة في موقفه، وكذلك في نتائج المجلس. والجمعية العامة على مرأى من الجمهور الدولي، سواء أكان المجلس يستفيد من مشورة لجنة بناء السلام بشكل صحيح أم لا.

وأود أن أواصل الحديث عن صندوق بناء السلام الذي ساهمنا فيه بأكثر من 14 مليون دولار للفترة من 2020 إلى 2024.

أولا، تتمثل المزايا النسبية لصندوق بناء السلام مقارنة بالصناديق الأخرى في مرونته وسرعته في الاستجابة لاحتياجات بناء السلام في الميدان. وهذه الخصائص لا غنى عنها لتنفيذ مشاريعه ويجب الحفاظ عليها.

ثانيا، يجب أن نواصل تعزيز الدور التحفيزي الذي يضطلع به صندوق بناء السلام كمصدر للتمويل الأولي. ومن هذا المنطلق، يحتاج مكتب دعم بناء السلام إلى تحديد المشاريع التي حققت نجاحا خاصا وتتطلب المزيد من الاستثمار، وإبرازها ونشرها بشكل مناسب لتحفيز الوكالات والصناديق والبرامج والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية وغيرها على تنفيذ مشاريع إضافية. ولتحقيق هذه الغاية، أقترح الاستفادة من المركز المعني بأثر بناء السلام، وكذلك من الجمعية العامة ولجنة بناء السلام، لا سيما لتعزيز التعريف بها. ويمكن أن تكون دعوة الجهات المانحة المحتملة إلى المشاركة في زيارات المانحين لصندوق بناء السلام فكرة أخرى.

ثالثا، يجب أن نعزز الاتساق على نطاق المنظومة بين جميع أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة التي تقوم بها كيانات مختلفة، بما في ذلك عمليات السلام والوكالات والصناديق والبرامج. فيتعاظم التفاعل بين جميع هذه الأنشطة عندما يتم تنسيقها وعندما يكون لها هدف مشترك أكبر. وينبغي تعزيز نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لا في الميدان فحسب ولكن على مستوى المقر الرئيسي أيضا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام اليابان الكامل بتعزيز منع نشوب النزاعات واستدامة السلام، بما في ذلك في الاستعراض القادم لهيكل بناء السلام لعام 2025.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نحيط علما بتقرير لجنة بناء السلام لعام 2023 (A/78/765) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/78/779).

تتأكد أهمية مناقشة الجمعية العامة بشأن السلام في الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني أمام أعين العالم.

ويحدث هذا في ظل خلفية دولية من النزاعات المسلحة المستمرة والحروب غير التقليدية والانتهاكات المتكررة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مثل التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما في ذلك من خلال محاولة تغيير النظام، وفرض تدابير قسرية أحادية الجانب، وإصدار قوائم وشهادات أحادية الجانب بدوافع سياسية، مثل قائمة الولايات المتحدة للدول التي يُزعم أنها راعية للإرهاب.

يتطلب السلام المستدام والدائم القضاء على الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات، ولا سيما مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على بلداننا، وخاصة تلك الواقعة في الجنوب نتيجة النظام الدولي المجحف القائم.

ومن غير المعقول أن يستمر إهدار الموارد الباهظة على أجهزة قتل أكثر تطورا من أي وقت مضى، بينما يستمر عدم الوفاء بتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية.

وينبغي الاضطلاع بأنشطة بناء السلام منذ المراحل الأولى لعمليات حفظ السلام بغية مساعدة البلدان الخارجة من النزاع على وضع استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة وتعزيزها.

وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ استراتيجيات بناء السلام واستدامته. ويتمثل دور الأمم المتحدة في مساعدتها في جهودها المبذولة في هذا الصدد، على النحو المطلوب وفي إطار المهام والولايات المسندة إلى هيئاتها. ويجب أن يتم ذلك وفقا لميثاق المنظمة، وفي امتثال كامل للقانون الدولي، وعلى أساس موافقة الدولة المستفيدة واحترام المسؤولية والأولويات الوطنية.

ويتطلب ذلك أيضا الاحترام التام للمساواة في السيادة بين الدول، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، والاستقلال السياسي للبلدان، ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. فبهذه الطريقة وحدها يمكن دعم بناء السلام والحفاظ عليه بموضوعية ونزاهة.

ونكرر تأكيد دعمنا للدعوة إلى زيادة التمويل لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام لضمان تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستمر لتلك الأنشطة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تحول تلك الأنشطة وجهة الموارد المخصصة للتنمية أو تؤثر عليها.

واقتناعا منا بأن السلام الدائم يتطلب بيئة دولية تقوم على احترام تعددية الأطراف والقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فضلا عن احترام العلاقات الودية والتعاون بين البلدان، أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على التزام كوبا الدائم بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام – وهو إسهام منطقتنا في تعزيز السلام.

ويجب حظر خطاب الكراهية واستعمال القوة والتهديد باستعمالها إلى الأبد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المشتركة بشأن هذه البنود لهذه الجلسة. وسنواصل المناقشة في الساعة الثالثة بعد الظهر في هذه القاعة، بعد اتخاذ إجراء بشأن جميع البنود المقررة كما هو مبين في يومية الأمم المتحدة.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود 27 و 61 و 111 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.